مركـــز الميـــزان لحقـــوق الإنســـان

Al Mezan Center For Human Rights

مدنيون

في مرمى نيران القناصة

2018م

مركـز الميـزان لحقـوق الإنسـان
Al Mezan Center For Human Rights

مدنيون

في مرمى نيران القناصة

تقرير حول
انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين
المشاركين في مسيرات العودة في قطاع غزة
من تاريخ 2018/3/30م حتى 2018/6/30م

إعداد
وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية
مركز الميزان لحقوق الإنسان

2018

عدسة المصور الصحافي/ علي جاد الله

صورة الغلاف : عدسة المصور الصحافي / علي جاد الله

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الانسان ©
2018م

الفهرس

مقدمة	5
انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين	9
1. انتهاك الحق في الحياة:	9
• استهداف الأطفال:	13
• استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة:	17
2. انتهاكات الحق في السلامة البدنية:	21
• انتهاك الحق في السلامة البدنية للنساء والأطفال	25
3. انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية للطواقم الطبية	35
4. انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية للصحفيين:	43
5. منع الجرحى من الوصول للعلاج الطبي المناسب:	51
استخدام قوات الاحتلال قوة غير متناسبة مع فضّ التجمعات السلمية	55
سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي والقانون الدولي	61
الخلاصة	66

مقدمة

عبّر سكان القطاع عن غضبهم على الظروف الصعبة التي يعيشونها في قطاع غزة، بعد نحو أحد عشر عاماً على الحصار الإسرائيلي المشدد، واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وانهيار مستويات المعيشة، واختاروا التجمع السلمي كوسيلة للتعبير عن موقفهم، على أن يكون مكان التجمعات بالقرب من السياج الفاصل شرق قطاع غزة، وجددوا ذكرى يوم الأرض كيوم لانطلاق مسيرات العودة[1]. وكان اختيار اسم المسيرات تعبيراً عن تمسك الفلسطينيين بحقوقهم المشروعة ولاسيما حقهم في العودة لديارهم التي شُردوا منها في عام 1948.

أسهمت مجموعة من التطورات السياسية إلى دفع الفلسطينيين في قطاع غزة إلى الإحباط واليأس من الواقع المزري سيما بعد قرار الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس والاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، في تحدٍ لقرارات الشرعية الدولية وانتهاك للقانون الدولي. وشكّلت مسيرات العودة وكسر الحصار أحد خيارين لسكان القطاع، فهم إما أن يواصلوا الصمت على واقعهم المرير الذي يعيشونه ويموتون بصمت، أو يعبّرون عن رفضهم لهذا الواقع وتحديه، رغم المخاطر المحدقة التي قد تلحق بمشاركتهم، ولكنّ الأمل يحذوهم بأن تفضي تلك الفعاليات إلى إنهاء مشكلات غزة.

هذا وانطلقت مسيرات العودة في المناطق الحدودية لقطاع غزة[2]، بتاريخ 2018/3/30م، بمشاركة العائلات الفلسطينية بشكل سلمي، حيث شيّدت مخيمات خمس، لاحتضان الفعاليات الشعبية على مسافة تبتعد عن السياج الحدودي حوالي 700 متر (شرق بلدة الشوكة برفح، شرق بلدة خزاعة بخانيونس، شرق مخيم البريج وسط القطاع، شرق منطقة ملكة- حي الزيتون بمدينة غزة، وشرق منطقة أبو صفية بجباليا شمال القطاع).

وشهدت المسيرات مشاركة شعبية حاشدة حافظت خلالها على الطابع السلمي، حيث خَلت من أي مظاهر مسلحة، بل إن المراقبين بما فيهم مركز الميزان ووسائل الإعلام المحلية والدولية لم ترصد أي مظهر مسلح أو أي فعل مسلح قد ينطوي على تهديد لحياة قوات الاحتلال أو أمنها وسلامتها، ومع ذلك جُوبهت المسيرات السلمية باستخدام واسع النطاق للقوة المفرطة والقوة المميتة باستخدام الرصاص الحي والمتفجر واستخدام قناصة ينتشرون على امتداد السياج ويتحصنون خلف سواتر ترابية أو داخل مواقع عسكرية، ما أوقع آلاف القتلى والجرحى وتسبب بالإعاقات الدائمة للعشرات من الجرحى.

كما استخدمت قوات الاحتلال بعض أنواع غير معروفة من الغاز المدمع كانت آثارها غريبة وتتسبب في آلام وأعراض تتجاوز أثر الغاز الذي يستخدم عادةً في فضّ المتظاهرين، واستخدمت الغاز بكثافة وأطلقته من طائرات مسيّرة أو من خلال المركبات العسكرية أو البنادق، بل وتعمدت - في عشرات الحالات- إطلاق قنابل الغاز مباشرة إلى أجساد المشاركين السلميين، واطلاقه بأنواعه المختلفة بكثافة تجاه المتظاهرين ومخيمات العودة.

وخلال المسيرات واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، فاستهدفت المدنيين الفلسطينيين بشكل عام، ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والنساء والطواقم الصحفية والطواقم الطبية والانسانية، وأوقعت فيهم القتلى والجرحى. كما انتهكت التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بمحاولتها قمع حرية التعبير والتجمع السلمي.

1 لمزيد من التفاصيل حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة راجع تقرير صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان منشور على الرابط: http://mezan.org/uploads/files/1521613384492.pdf

2 تنظمها اللجنة الوطنية العليا لمسيرات العودة السلمية الحدودية التي شكلتها القوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة بتاريخ 7 مارس 2018م.

عدسة المصور الصحافي/ علي جاد الله

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين

تواصل قوات الاحتلال انتهاكاتها المنظمة بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث استهدفت المشاركين في المسيرات السلمية في إطار فعاليات مسيرات العودة السلمية الحدودية، دون احترام لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، بالرغم من قدرتها على التحقق من كونهم مدنيين عزّل، فأوقعت في صفوفهم القتلى والجرحى بشكل تظهر فيه النيّة المسبقة وتعمد القتل وإحداث الضرر، ويستعرض التقرير أشكال تلك الانتهاكات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال بحق المدنيين من المشاركين في المسيرات من تاريخ 2018/3/30م وحتى 2018/6/30م، وذلك على النحو الآتي:

١. انتهاك الحق في الحياة:

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المميتة خلال تعاملها مع المدنيين الفلسطينيين المشاركين في فعاليات مسيرات العودة السلمية الحدودية بقطاع غزة، واقترفت انتهاكات جسيمة ومنظمة ترتقي إلى مستوى جرائم الحرب، حيث انتهكت حق الإنسان في الحياة دون أي تبرير، بل إن الحقائق على الأرض تثبت أن أعمال القتل كانت متعمدة لأن الضحايا مدنيين ولم يشكلوا أي تهديد على حياة أو أمن القوات المحتلة، كما أن حقهم في التجمع السلمي والتعبير عن آرائهم بحرّية والاحتجاج على استمرار الحصار وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة هو أمر محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتشير حصيلة أعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن قوات الاحتلال قتلت (110) شخصاً، من بينهم (17) طفلاً وأنثى واحدة هي المسعفة: روزان النجار، خلال فعاليات مسيرات العودة السلمية الحدودية، بينما أشارت إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية إلى استشهاد (135) فلسطينياً من بينهم (17) طفلاً وأنثى واحدة. وذلك منذ بداية الأحداث بتاريخ 2018/3/30م وحتى 2018/6/30م[3]. والتباين في الأرقام يعود لأسباب منهجية[4].

3 وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير خاص حول الاعتداءات الإسرائيلية بحق المشاركين في مسيرة العودة السلمية، يغطي الفترة من 30 مارس حتى تاريخ اصدار التقرير.

4 يرجع التباين في الأرقام إلى دخول عدد (25) شهيداً في إحصائية وزارة الصحة سقطوا خلال حوادث أخرى، وليس خلال فعاليات متعلقة بمسيرات العودة السلمية في الفترة الزمنية نفسها.

شكل رقم (1) يوضح أعداد الشهداء خلال مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة بحسب مكان السكن[5]

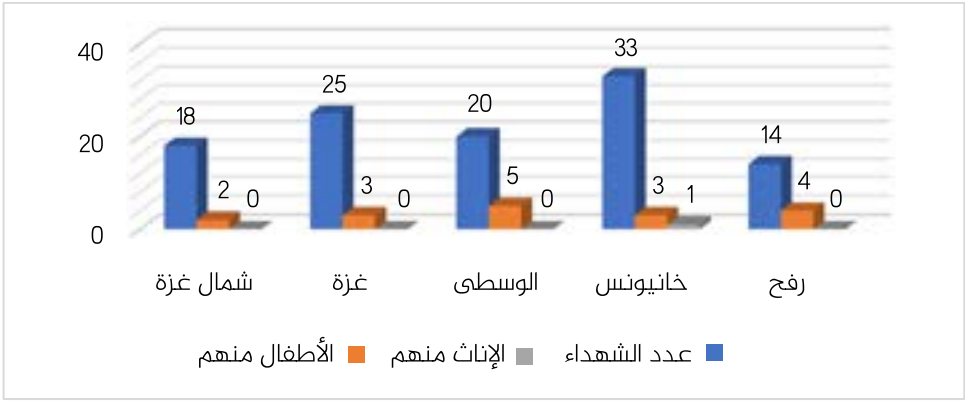

شكل رقم (2) يوضح نسب الشهداء خلال مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة بحسب مكان السكن[6]

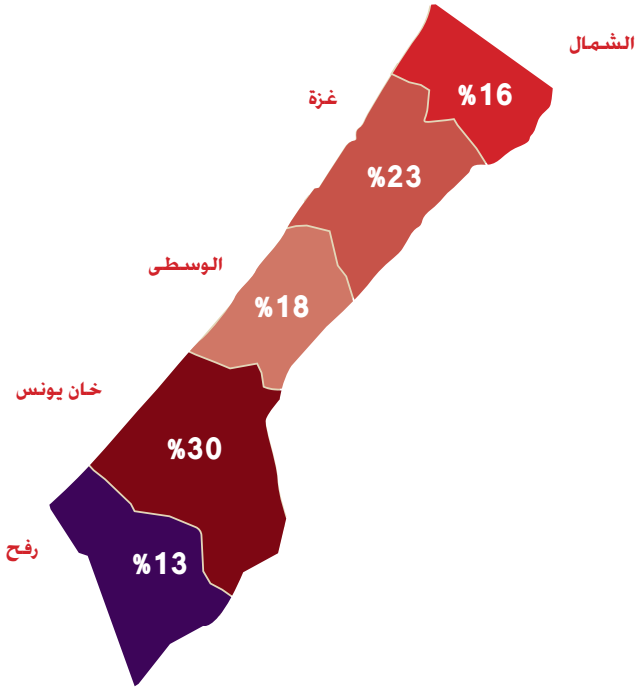

5 وفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تاريخ اصدار التقرير.
6 المرجع السابق.

شكل رقم (3) يوضح نسب الشهداء خلال مسيرات العودة السلمية
حسب مكان الإصابة في الجسم[7]

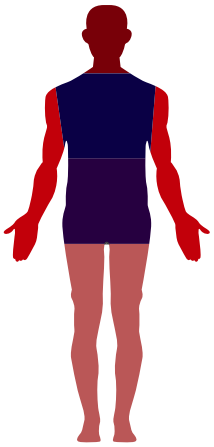

الرأس والرقبة	%40
الأطراف العلوية	%1
الصدر والظهر	%29
البطن والحوض	%18
الأطراف السفلية	%5
أماكن متعددة	%7

هذا وتظهر إفادات شهود العيان أن استخدام القوة المميتة من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي لم يكن له أي مبرر، بل وتظهر تعمد القتل في تحليل واضح من أبسط التزاماتها بموجب القانون الدولي. وفيما يأتي يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم لشاهد عيان، حول ظروف قتل الشهيد عماد نبيل أبو درابي، أفاد أحد شهود العيان المركز، بأنّه[8]:

توجّه مساء يوم الجمعة الموافق 2018/6/8م، إلى مخيم العودة شرق جباليا في محافظة شمال غزة، رفقة صديقه: عماد نبيل علي أبو درابي (20) عاماً.. وعند حوالي الساعة 16:30 وقف مع عماد ومتظاهرين آخرين على مسافة تقدّر بـ150 متراً من السياج الحدودي، كان عماد يحمل هاتفه المحمول بيده، ثم شاهده يضعه في جيبه، فجأةً سمع صوت عيارين ناريين، وشاهد عماد يسقط أرضاً، كما شاهد شاباً ثانياً يسقط، ارتجف، اقترب من عماد شاهد رأسه ينزف دماً من الجهة اليسرى، لم يحتمل، صرخ طالباً النجدة، وصل المسعفون المكان وحملوه، راقبه حتى أدخلوه إحدى سيارات الإسعاف، وعلم منهم أنهم سينقلونه إلى المستشفى الاندونيسي، لحق به إلى هناك، وبمجرد وصوله سأل أحد الأطباء عن حالة صديقه، فأخبره أنها حرجة وقد حولوه إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة.. وعند حوالي الساعة 16:40 من مساء اليوم نفسه علم بأنه استشهد.. شارك في تشييع جثمانه إلى مقبرة بيت لاهيا.

وتبيّن الإفادة مجموعة من الحقائق، أولها أن أبو درابي كان مدنياً غير مسلحاً، وهو يمارس حقه المكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ولاسيما الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبعد عن السياج الفاصل حوالي 150 متراً، أي أنه لا يشكل خطراً أو تهديداً على أمن أو سلامة أو حياة أفراد القوة المحتلة، الأمر الذي يحوّل عملية القتل إلى جريمة حرب ولاسيما أنها تأتي في سياق متكرر بشكلٍ منظم من أعمال قتل المدنيين.

7 مرجع سابق، مركز الميزان لحقوق الانسان .
8 جاسر خضر محمد طه ، 17 عاماً، قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة شمال غزة: مهند عبد الباري، بتاريخ 10 يونيو 2018م.

وتعـزز الإفـادة الآتيـة -حـول ظـروف قتـل الشـهيد حسـين أبـو عويضـة- هـذا الاسـتخلاص، مـن حيـث انعـدام أي تبريـر لأعمـال القتـل الفظيعـة التـي ارتكبـت عمـداً وبدمـاء باردة بحـق المدنيين. فمسـيرات العـودة شـجعت كثيـر مـن الباعـة المتجولـين علـى الذهـاب إلـى أماكـن التجمـع بحثـاً عـن رزقهـم فـي ظـل تدهـور الأوضـاع الإنسـانية للسـكان فـي قطـاع غـزة، فكانـوا هدفـاً للقناصـة، علـى الرغـم مـن كونهـم مدنيـين ويبتعـدون عـن السـياج، وعـدم مشـاركتهم فـي المسـيرات، بـل أن ظـروف تواجدهـم واضحـة وهـي محاولـة كسـب رزق مشـروع. وحـول حادثـة قتـل المواطـن أبـو عويضـة، شـرق غـزة، أفـاد أحـد شـهود العيـان، سـامي محمـد محمـود أبـو مشـايخ، (27) عامـاً المركـز، بأنّـه[9]:

توجّـه صبـاح الاثنـين الموافـق 2018/5/14م إلـى مخيـم العـودة شـرق مدينـة غـزة للمشـاركة فـي فعاليـات مسـيرات العـودة السـلمية الحدوديـة، وهنـاك التقـى بصديقـه: حسـين سـالم حسـين أبـو عويضـة (41) عامـاً عنـد حوالـى السـاعة 8:50 مـن صباحـاً، وهـو متـزوج وأب لأربعـة أطفـال ويعرفـه منـذ 10 سـنوات، حيـث تواجـد فـي المخيـم لبيـع المرطبـات "البـراد" بواسـطة عربـة صغيـرة الحجـم يتجـول بهـا فـي المناطـق المختلفـة لكسـب رزقـه، شـاهده يبيـع البـراد علـى مسـافة تبعـد عـن حـدود الفصـل الشـرقية مسـافة تقـدر بـ150 متـراً، بعـد لحيتـه توقـف علـى مقربـة مـن مكانـه يشـاهد الأحـداث، حيـث سـمع صـوت الأعيـرة الناريـة التـي أطلقهـا جنـود الاحتـلال المتواجـدون داخـل الحـدود، ثـم شـاهد صديقـه يسـقط أرضـاً ويصـرخ مـن حولـه (إصابـة.. اصابـة)، فاتجّـه نحـوه، شـاهد الدمـاء تنـزف مـن فمـه، فحملـه بمسـاعدة الشـبان إلـى إحـدى سـيارات الإسـعاف التـي نقلتـه إلـى مستشـفى الشـفاء.. لحـق بـه إلـى هنـاك وعلـم مـن الأطبـاء أنـه أصيـب بعيـار نـاري متفجـر فـي الظهـر أحـدث كسـراً فـي الفقـرة العاشـرة مـن العمـود الفقـري وقطـع فـي الحبـل الشـوكي وتهتـكاً فـي الرئتـين والكبـد، وأدخـل قسـم الجراحـة فـي مستشـفى الشـفاء، حيـث مكـث هنـاك قرابـة عشـرة أيـام، تابـع خلالهـا حالتـه التـي كانـت تسـوء يومـاً بعـد الآخـر، حيـث زاد وزنـه بشـكل غيـر طبيعـي وانتفـخ بطنـه، وبتاريـخ 2018/5/24 تدهـورت حالتـه ونقـل لاسـتكمال العـلاج فـي مستشـفى الوفـاء بمدينـة الزهـراء جنـوب غـرب مدينـة غـزة، مكـث فيهـا يومـين ليُعـاد الجمعـة 2018/5/25م لقسـم العنايـة المركـزة فـي مستشـفى الشـفاء، حتـى أعلـن عـن استشـهاده عنـد حوالـى السـاعة 2:00 مـن فجـر السـبت الموافـق 2018/5/26م.

وربمـا تشـكل جريمـة قتـل عبـد الفتـاح عبـد النبـي شـاهد حـي، ولا لبـس فيـه، علـى مـا ذهـب إليـه مركـز الميـزان مـن تحليـل حـول تعمـد القتـل بدمـاء باردة، ودونمـا توفـر أي مـن شـروط القانون الدولـي ومعاييـر الأمم المتحـدة لاسـتخدام القـوة، وحتـى بالمخالفـة لقواعـد السـلوك التـي تنظـم عمـل قـوات الاحتـلال نفسـها. فعبـد النبـي ظهـر فـي عشـرات مقاطـع الفيديـو المصـوّرة، التـي أظهـرت مشـهد قتلـه مـن قبـل قـوات الاحتـلال، حيـث كان يحمـل إطـاراً مطاطيـاً ويجـري باتجـاه الغـرب أي الاتجـاه المعاكـس للسـياج الحـدودي، واسـتهدف برصاصـة قاتلـة مـن الخلـف، أي أنـه لا يتجـه نحـو السـياج الـذي يتمركـز خلفـه أفـراد القـوات المحتلـة وخلـف سـواتر ترابيـة وفـي مواقـع عسـكرية محصنـة، الأمـر الـذي يجعـل مـن قتلـه فعـلاً مجرمـاً ويعكـس نيـة مبيّتـة فـي إيقـاع أكبـر قـدر ممكـن مـن القتلـى والجرحـى فـي صفـوف المدنيـين المشـاركين فـي المسـيرة السـلمية. حـول قتـل المواطـن «عبـد النبـي»، شـرق جباليـا، وجـاء فـي إفـادة أحـد شـهود العيـان المركـز، بأنّـه[10]:

9 سـامي محمـد محمـود أبـو مشـايخ، 27 عامـاً. قابلـه: الباحـث الميدانـي للمركـز فـي منطقـة غـزة: خالـد أبـو اسـبيتان، بتاريـخ 28 مايـو 2018م.

10 زايـد عمـاد زيـادة أبـو عـوكل، 19 عامـاً. قابلـه: الباحـث الميدانـي للمركـز فـي منطقـة شـمال غـزة: مهنـد عبـد البـاري، بتاريـخ 3 أبريـل 2018م.

توجّه مساء يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م، رفقة صديقه: عبد الفتاح بهجت عبد الفتاح عبد النبي (19) عاماً، إلى مخيم العودة شرق جباليا، وهناك شاهد عدد كبير من المواطنين، كما شاهد جنود الاحتلال يحتمون خلف تلال رملية صنعوها داخل السياج الحدودي، وسمع صوت الأعيرة النارية بشكل متواصل، وشاهد قنابل الغاز التي تسقط على المتظاهرين.. وساعد وعبد النبي الشبان في انقاذ الجرحى، وبعد أن شعرا بالتعب جلسا على الأرض ليرتاحا، ثم توقفا على الشارع المسمى (بجكر) الذي يبعد 350 متراً من السياج الفاصل... عند حوالي الساعة 16:15 مساءً شاهد شاباً يقترب من حدود الفصل ويحمل إطار سيارة (عجل كوشوك) ويحاول الرجوع به إلى مكان المتظاهرين عند شارع جكر، وشاهد جنود الاحتلال يطلقون الأعيرة النارية تجاهه حيث شاهد تناثر الرمال من حوله من أثر ارتطام الرصاص، وشاهده يسقط ثم يقوم ويركض، فركض وعبد الفتاح تجاه الشاب الذي كان قريباً منهما، لمحاولة مساعدته، تقدما حتى وصلاه، فأمسك بالشاب بعد أن سقط أرضاً، بينما حمل عبد الفتاح "عجل الكوشوك"، كانوا في مكان يبعد عن حدود الفصل مسافة تقدر بـ250 متراً، ركضوا جميعاً تجاه الغرب نحو تجمع المتظاهرين، وأثناء ذلك سمع صوت عيار ناري، ثم شاهد صديقه: عبد الفتاح، يسقط أرضاً، توقف وذهب إليه، حاول حمله، شاهد الدماء تنزف من رأسه (من منطقة الجبين ومن خلفية الرأس)، لم يستطع حمله، حيث لم يساعده صديقه وارتخى فاقداً الوعي، وبمساعدة عدد من الشبان حملوه حتى وصلوا إحدى سيارات الإسعاف.. بعد ذلك لحق بالإسعاف إلى المستشفى الإندونيسي، وهناك التقى بيوسف عبد النبي شقيق عبد الفتاح، كان يبكي، أخبره أن عبد الفتاح استشهد.. ثم علم من الأطباء أنه استشهد فور إصابته ووصل المستشفى شهيداً.

وتؤكد عشرات الإفادات المشفوعة بالقسم التي جمعها باحثو مركز الميزان وعمليات الرصد والمراقبة التي واصلوها أنّ قوات الاحتلال استهدفت المشاركين في المسيرات السلمية بشكل متعمد. وهذه الحقائق تعزّزها تصريحات المستوى السياسي في دولة الاحتلال والتي سبقت الانطلاق الفعلي لمسيرات العودة حول نشر قناصة على امتداد السياج الحدودي وإصدار الأوامر بالقتل. وتعزز مشاهدات الباحثين وإفادات شهود العيان سلمية المسيرات، وعدم ملاحظة أي مظهر مسلح أو سلاح، وأن عمليات القتل استهدفت مدنيين يبعدون عن السياج مسافات متفاوتة، وبعضهم قتل برصاصة من الخلف، كما أن نسبة من استهدفهم رصاص القتل في الرأس أو الأجزاء العلوية تعزز هذا الاستخلاص.

استهداف الأطفال:

تعاملت قوات الاحتلال مع المدنيين الفلسطينيين كأهداف مشروعة لرصاص قواتها، دون أن تحترم قواعد القانون الدولي، بل وارتكبت انتهاكات جسيمة ومنظمة لتلك القواعد، حيث ذهبت بعيداً في تعمد القتل، الذي لم يقف عن حدود استهداف البالغين من الرجال والنساء من المدنيين غير المسلحين والذين يمارسون حقوقهم الطبيعية كبشر، ليطال الأطفال من الجنسين الذكور والإناث، في انتهاكات لا يمكن تبريرها أو تسويغ ارتكابها بموجب القانون الدولي. وتشير مصادر المعلومات في مركز الميزان إلى أن عدد الشهداء الأطفال الذين قتلتهم قوات الاحتلال خلال مسيرات العودة السلمية بلغ (17) طفلاً.

شكل رقم (4) يوضح نسب الشهداء الأطفال خلال مسيرات العودة السلمية حسب مكان السكن[11]

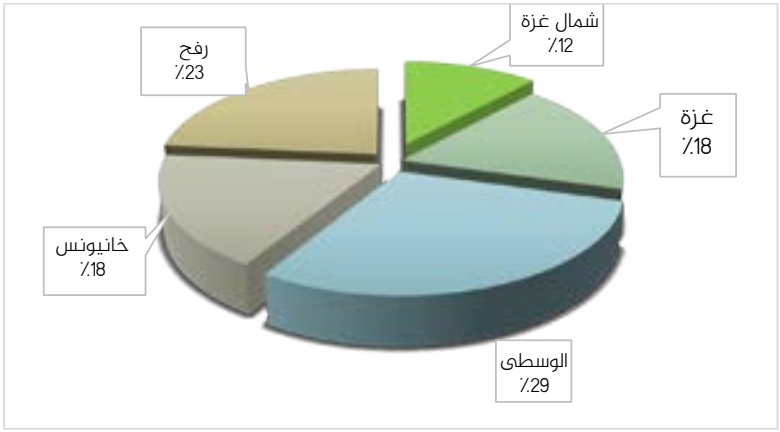

شكل رقم (5) يوضح نسب الشهداء الأطفال خلال مسيرات العودة السلمية حسب مكان الإصابة في الجسم[12]

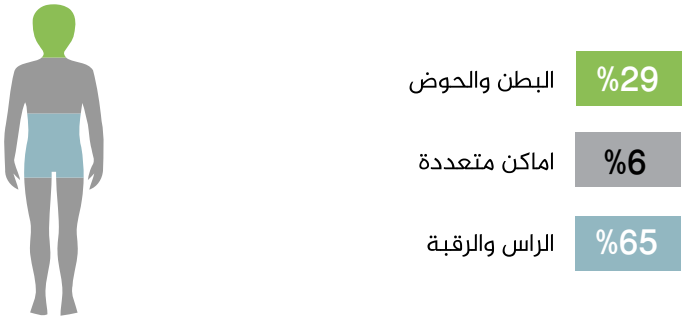

ويستعرض التقرير مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم لشهود عيان، جمعها باحثو مركز الميزان. وتظهر الإفادات عمليات قتل الأطفال والظروف التي رافقتها. وحول ظروف قتل الطفل: زكريا سيد مصطفى بشبش، البالغ من العمر (14) عاماً، من سكان بلوك (C) من مخيم المغازي للاجئين وسط قطاع غزة، والذي استشهد جراء إصابته برصاصة في البطن، أثناء مشاركته في أول مسيرة سلمية ضمن مسيرات العودة يوم الأربعاء الموافق 2018/05/30م شرق البريج، واستشهد متأثراً بإصابته يوم الاثنين الموافق 2018/06/18م. هذا وجمع مركز الميزان مجموعة من الإفادات المشفوعة بالقسم من شهود عيان ممن شهدوا مقتله، يكتفي التقرير بعرض مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرح بها أحد شهود العيان لباحثي المركز، جاء فيها[13]:

11 وفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تاريخ اصدار التقرير.

12 المرجع السابق.

13 باسم زكريا محمد مسلم، 27 عاماً، قابله: الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 21 مايو 2018م.

أنّه توجّه يوم الأربعاء الموافق 2018/5/30م، رفقة أصدقائه إلى مخيم العودة شرق البريج، وهناك جلس على تلة رملية شرق الخيام تبعد عن حدود الفصل مسافة تقدّر بـ250 متراً، وشاهد عدد من جنود الاحتلال يتمركزون خلف سواتر ترابية داخل الحدود.. وأثناء جلوسه شاهد أربعة أطفال يقتربون من السياج لمسافة تقدّر بـ100 متر، بدا له أنهم كانوا يلعبون في المنطقة، وعند حوالي الساعة 19:00 من مساء اليوم نفسه، سمع صوت عيار ناري، فنظر تلقائياً ناحية الأطفال، فشاهد طفلاً يسقط على الأرض، فركض نحوه بسرعة، وبعد قطعه مسافة 20 متراً تقريباً شعر بشيء يضرب في الرمال أمامه وسمع صوت عيار ناري، فأدرك أن جنود الاحتلال يطلقون النار تجاهه، فرفع يداه للأعلى وواصل تقدمه ببطء نحو الطفل المصاب حتى وصله، فسأله أين إصابتك، فلم يرد عليه، ثم كرر الجنود اطلاق النار على مقربة منه، فانبطح أرضاً جوار الطفل، بعد ذلك عرف منه أن اسمه: زكريا بشبش ومن سكان مخيم المغازي، وبعد دقائق توقف وتفقد نفسه، ثم تفقد الطفل، فشاهد الدماء تنزف من ظهره، فحمله مسرعاً واتجه به غرباً، وأثناء انسحابه من المكان أطلق جنود الاحتلال النار تجاهه، فسقط الطفل من بين يديه، وانبطح أرضاً، ثم جاء أحد الشبان وساعده في حمله، حيث وضعاه على لوح صفيح عثرا عليه قربهما، وبعد أن قطعا مسافة تقدر بـ350 متر ... ونقلت سيارة اسعاف الطفل إلى مستشفى شهداء الأقصى.. وبعد ساعة غادر المكان وتوجه للمستشفى للسؤال عن الطفل، وعلم من الأطباء أنه حول إلى مستشفى الشفاء لأن اصابته كانت خطيرة...

طفل آخر من بين العشرات الذين سقطوا لم يتجاوز الأربعة عشر ربيعاً، قضى برصاصة في الرأس فيما كان بعيداً عن السياج لدرجة يستحيل معها الادعاء بأن قتله جاء لدرء خطر أو حماية حياة وسلامة القوات المحتلة. هذا بالإضافة إلى سنه فكيف لابن الرابعة عشر، أعزل من أي سلاح، وببعد حوالي 400 متراً، أن يهدد حياة جنود مدربين ومدججين بالسلاح. وحول ظروف قتل الطفل: محمد إبراهيم أيوب (14) عاماً، من سكان منطقة الفالوجا بجباليا شمال غزة، الذي أصيب برصاصة في الرأس، صرح أحد شهود العيان من أقربائه الذين تواجدوا في المكان عند وقوع الجريمة بإفادة مشفوعة بالقسم[14]، يورد التقرير مقتطفات منها على النحو الآتي:

توجّه الشاهد مساء يوم الجمعة الموافق 2018/4/20م، رفقة عائلته وأبناء أعمامه إلى مخيم العودة شرق جباليا، وهناك شاهد المتظاهرين وسمع صوت الأعيرة النارية وشاهد قنابل الغاز.. بعد ذلك اقترب من المتظاهرين قرب السياج الحدودي، وتوقف على مسافة تقدر بـ200 متراً، فشاهد جنود الاحتلال يحتمون بسواتر رملية عالية.. ومع كثافة اطلاق قنابل الغاز شعر بضيق في التنفس وحرقة في عينيه فتراجع للخلف ... وقرب شارع جكر على بعد 400 متراً من الحدود، التقى بقريبه الطفل: محمد إبراهيم أيوب أيوب (14 عاماً) حيث كان يرتدي قميصاً أحمر اللون "أحمر توتي".. ثم تركه ليذهب إلى تجمع الشبان مرة أخرى، وبعد ذلك فتح جنود الاحتلال النار بكثافة تجاه المتظاهرين، وشاهد سقوط أكثر من جريح، فتراجع للخلف، وأثناء ركضه سمع عياراً نارياً، وشاهد طفلاً يسقط أرضاً، وشاهد الشبان يحملوه، وبعد اقترابه منهم شاهد المصاب يلبس حذاء يشبه حذاء قريبه محمد، فأسرع تجاهه ليتأكد من هويته، وصله، فكان فعلاً هو، وكانت الدماء تنزف من رأسه، حمله رجال الإسعاف بسرعة إلى سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني.. توجه فور ذلك لإخبار والده وعائلته، وبالفعل توجهوا جميعهم إلى المستشفى الأندونيسي، فلم يجدوه هناك، فتوجهوا إلى مستشفى العودة، ولم يجدوه هناك أيضاً، وقام والده بالاتصال بوالد محمد وأخبره، فذهب إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، ثم علموا بأن محمد قد استشهد، فتوجهوا إلى منزله الكائن في منطقة الفالوجا..

14 باسل سامي حسن أيوب ، 18 عاماً، قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة شمال غزة: مهند عبد الباري، بتاريخ 21 أبريل 2018م.

وفي دليل آخر على تعمد قوات الاحتلال استخدام القوة القاتلة بحق المدنيين بما في ذلك الأطفال من الجنسين واليافعين، قتلت تلك القوات الطفل: إبراهيم صلاح إبراهيم أبو شعر (17) عاماً، من سكان مخيم الشابورة في محافظة رفح، بعد أن أطلقت النار إلى رأسه مباشرة. لقد قتل إبراهيم وهو يحاول مساعدة جرحى آخرين لم يكن يحمل سلاحاً وكان بعيداً عن السياج ولم يشكل أي تهديد أو خطر على حياة وأمن أفراد القوات المحتلة، ومع ذلك فإن مجرد مشاركته في تجمع سلمي للتعبير عن الرأي جعله هدفاً مشروعاً لقناصة الاحتلال. وحول ظروف إصابة وقتل أبو شعر صرَّح أحد شهود العيان ممن كانوا برفقته لحظة استهدافه بتصريح مشفوع بالقسم[15] جاء فيه:

أنّه توجّه رفقة مجموعة من أصدقائه بينهم قريبه ابراهيم صلاح إبراهيم أبو شعر (16) عاماً، مساء يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م، إلى مخيم العودة شرق رفح.. بعد ذلك وصل الى الشارع المسمى (جكر) على مسافة تقدر بـ350 متراً غربي السياج الفاصل، شاهد رؤوس جنود الاحتلال الذين يحتمون بسواتر ترابية داخل الحدود، جلس أرضاً يتابع المتظاهرين ومعه إبراهيم.. وأثناء ذلك شاهد عدة شبان يصلون العصر، ثم شاهد أحدهم وبينما كان يسجد يقف قاطعاً صلاته رافع يداه بما يعني طلبه للنجدة، ثم بدأ بالركض وسقط على الأرض، فتقدم وعدة شبان منه بغرض نقله لسيارة الإسعاف، وأثناء ذلك شاهد ابراهيم يسقط أرضاً، ثم اختل توازنه أثناء الركض وسقط أرضاً أيضاً، مع تواصل اطلاق النار نحوهم، لم يصب، ولكن شابان ممن كانوا معه أصيبا، وبينما كان الشبان ينقلون الجرحى، شاهد إبراهيم يتوقف ثم يعاود السقوط على وجهه، فركض نحوه ولكن الشبان سبقوه، وحملوه إلى المستشفى الميداني، فلحق بهم، وهناك أبلغ الأطباء ببياناته، ثم نقل إلى مستشفى أبو يوسف النجار، حيث أعلن عن استشهاده..

الإفادة السابقة وإن كانت تروي تفاصيل جريمة قتل طفل، فإنها في الوقت نفسه تصف سياق استخدام القوة المفرطة والمميتة، عندما تشير إلى إصابة شخص بينما كان يؤدي الصلاة، أي أنه فضلا عن أنه غير مسلح ويبتعد عن الجنود مسافة كبيرة، فهو منشغل عن المحيط بصلاته، فكيف يمكن أن يتحول إلى هدف مشروع للقتل؟

ولم يقف الأمر بقوات الاحتلال عند حدود استهداف الأطفال الذكور بل أمعنت في القتل ليطال رصاصها القاتل الطفلات الإناث اللواتي تواجدن في المسيرات السلمية، فكانت الطفلة: وصال فضل عزات الشيخ خليل (15) عاماً، من سكان مخيم المغازي في المحافظة الوسطى، واحدة من ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال الجسيمة والمنظمة، حيث استهدفها القناصة بعيار ناري في الرأس، بالرغم من كونها طفلة ولا تحمل سلاحاً بل وتبعد عن السياج الحدودي حوالي (300) متراً.

ويستعرض التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم، صرحت بها لمركز الميزان شاهدة عيان[16] ممن تصادف وجودهن في المكان، وكانت قد التقتها أكثر من مرة خلال المشاركة في مسيرات العودة السلمية جاء فيها:

15 عز الدين سلمان محمد أبو شعر، 17 عاماً. قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة رفح: محمد عبد الله، بتاريخ 3 أبريل 2018م.

16 هداية محمد إبراهيم القرعان، 28 عاماً. قابلها الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 27 مايو 2018م.

أنّها توجّهت صباح الاثنين الموافق 2018/5/14م، رفقة عائلتها إلى مخيم العودة شرق البريج، للمشاركة في فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار، وهناك التقت بوصال الشيخ خليل ... وتعرفت عليها من خلال تكرار زيارتها لمخيم العودة، حيث ساعدن الجرحى أكثر من مرة في أوقات سابقة .. وتقدمتا حتى شارع (جكر) الذي يبعد عن السياج الفاصل مسافة تقدّر بـ250 متر، ومن هناك شاهدت جنود الاحتلال الذين يعتلون تلالاً رملية داخل السياج الحدودي... تقدمت وصال إلى الأمام ومعها عدد من النسوة لتقترب من مكان المتظاهرين، وبعد ذلك سمعت صوت إطلاق نار، وشاهدت إصابة فتاتين من مجموعة النساء، فأسرعت تجاههن وساعدت وصال وبعض النساء في حمل الجريحتين حتى مكان سيارات الإسعاف، ثم عادت ووصال إلى المكان نفسه.. وعند حوالي الساعة 13:30 مساءً، وبينما كانت تتحدث مع وصال بينما كن يتوقفن وسط المتظاهرين، وعلى مسافة تقدر بـ300 متراً، سمعت صوت عيار ناري، ثم فوجئت بوصال تسقط أرضاً، فأسرعت تتفقدها، فشاهدت دماءً غزيرة تنزف من رأسها وتسيل على وجهها، صُدمت من هول المنظر، وتسمرت مكانها، بينما اقترب عدد من الشبان بسرعة، وحملوها تجاه إحدى سيارات الإسعاف، ومن ثم ابتعدت هي عن المكان وذهبت للمخيم ... وصعقت بخبر وفاة وصال..

وتؤكد الإفادات المشفوعة بالقسم التي جمعها المركز أنّ قوات الاحتلال تعمدت استهداف المدنيين دون تمييز أو تناسب أو ضرورة، وهو سلوك لا يمكن تبريره ارتباطاً بالقانون الدولي الذي يفرض قيوداً على استخدام القوة تجعل من الاستهداف المنظم للمدنيين انتهاكاً يرقى لمستوى جرائم الحرب. بل إن المعطيات الميدانية تشير إلى أن التحلل من قواعد القانون بدا شاملاً بتعمد استهداف الأطفال من الجنسين دون اعتبار لحداثة عمرهم، إلى جانب جملة العوامل الأخرى، كونهم غير مسلحين ويبعدون عن السياج ولا ينطوي وجودهم على أي تهديد لحياة أو أمن أفراد قوات الاحتلال.

استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة:

أمعنت قوات الاحتلال في استخدام القوة القاتلة بشكل متعمد ودون ضرورة ودون أدنى احترام لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويظهر استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة مدى تحلل تلك القوات من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وارتكابها انتهاكاتاً جسيمة ومنظمة لقواعده الناظمة، بل ويعزز الاعتقاد السائد بأن عمليات القتل كانت متعمدة ومع سبق الإصرار.

فاستهداف مدني «غير مسلح» ومبتور الساقين، يفضح أي محاولة لتبرير ممارسات قوات الاحتلال في التعامل مع المسيرات السلمية ولاسيما استخدام القوة المميتة، فكيف يمكن لشخص لا يستطيع التحرك بسهولة ولا يحمل سلاحاً أن يشكل خطراً يقتضي استخدام قوة مميتة، إن قواعد استخدام القوة النارية تهدف إلى حماية حياة المكلفين بإنفاذ القانون لذلك تفرض القواعد تدرجاً في استخدام القوة بهدف إعاقة تقدم الخطر المزمع. ولكن في حالة الأشخاص من ذوي الإعاقة فإن إعاقتهم بحد ذاتها تعيق حركتهم. هذا بالإضافة إلى بعدهم عن السياج، وكونهم مدنيين ولا يحملون سلاحاً، فإن أي ادعاء لتبرير القتل لا يعدو كونه استخفافاً بعقول البشر. هذا وتشير مصادر الرصد والتوثيق في المركز إلى أنّ قوات الاحتلال قتلت شخصين من ذوي الإعاقة من المشاركين في مسيرات العودة السلمية، هما: تحرير سعيد محمود وهبة (18) عاماً، وشادي حمدان علي الكاشف (34) عاماً، وكلاهما من ذوي الإعاقة السمعية.

كما قتلت تلك القوات: فادي حسن سلمان أبو سلمي «أبو صلاح» (29) عاماً، من سكان بلدة عبسان الكبيرة شرق خانيونس، وهو من ذوي الإعاقة الحركية، فقد بترت ساقاه إبان قصف للاحتلال خلال عدوان 2014، أي أنه لا يمكن أن يشكل تهديداً من أي نوع طالما هو مدني ولا يحمل سلاحاً، بل إن إعاقته تحول دون قدرته على الهروب فكيف هو الحال مع الهجوم وتهديد أمن قوات محصنة ومدججة بالسلاح. وحول ظروف قتل الشهيد أبو صلاح، يورد التقرير مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم[17] صرَّح بها للمركز شاهد عيان، جاء فيها:

أنه، توجّه صباح يوم الاثنين الموافق 2018/5/14م، رفقة صديقه فادي حسن أبو سلمي "أبو صلاح" (29) عاماً- الذي يعاني من إعاقة حركية بعد بتر ساقيه إثر اصابته جراء قصف نفذته طائرات الاحتلال خلال عدوان 2014م- إلى مخيم العودة شرق خانيونس، بواسطة الدراجة النارية الخاصة بفادي (وهي دراجة خاصة بذوي الإعاقة ذات إطارات ثلاث).. وهناك شاهد عدد من جنود الاحتلال خلف سواتر ترابية داخل الحدود.. وعند الساعة 12:30 مساءً، وأثناء تحركهما وصديق ثالث لهما بواسطة الدراجة عبر شارع جكر (الذي يبعد مسافة تقدّر بحوالي 300 متر عن السياج الحدودي)، وأثناء ذلك توقف فادي بدراجته بالقرب من شجرة زيتون في المكان لمشاهدة الأحداث ولكثافة إطلاق النار، وقال أنه سيصلي الظهر أسفل الشجرة.. وأثناء انتظاره سمع صوت قوي لعيار ناري، فالتفت نحو فادي، فشاهده ملقى على الأرض، أسرع نحوه، وشاهد الدماء تنزف من صدره بغزارة، لم يصدق ما يرى وأصيب بصدمة وارتباك للحظات، فنادى وصديقهما الثالث على المتظاهرين القريبين، فجاؤوا وساعدوهما في حمل فادي إلى إحدى سيارات الإسعاف التي نقلته بسرعة إلى مستشفى غزة الأوروبي.. لحق به إلى المستشفى، وهناك علم أن فادي استشهد.

وفيما تؤكد الإفادات المشفوعة بالقسم التي جمعها باحثو مركز في حالة قتل الشهيد أبو سلمي، أن القتل متعمدٌ، بالرغم من كونه مبتور الساقين، وابتعاده عن السياج الحدودي مسافة تقدر بحوالي 300 متر، الأمر الذي يثبت تعمد القتل بل وتعمد ارتكاب مثل هذه الجرائم بهدف الردع. فإذا كان الإنسان، غير مسلح ومبتور الساقين، ويواجه مشكلة بالتحرك بمفرده ودون مساعدة، هدفاً مشروعاً لقوات الاحتلال، فإن ذلك يبث شعوراً بعدم الأمان وبأن كل شخص يقف في المنطقة هو هدف مشروع لأعمال القتل.

17 نضال عمر محمد أبو طير، 28 عاماً. قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة خانيونس: غريب السنوار، بتاريخ 16 مايو 2018م.

انتهاكات الحق في السلامة البدنية

عدسة المصور الصحافي/ علي جاد الله

٢. انتهاكات الحق في السلامة البدنية:

جوبه المشاركون في المسيرات السلمية على امتداد السياج في المناطق الشرقية لمحافظات غزة بقوةٍ مفرطة، أثارت اعتقاداً راسخاً بأنها لا تهدف إلى فض التجمعات السلمية بقدر ما هدفت إلى إيقاع الأذى البليغ في صفوف المدنيين فمن ينجو من الموت يمكن أن يتعرض إلى إصابة تتسبب له في إعاقة دائمة ترافقه على مدى حياته.

وبدا واضحاً للمراقبين والمتابعين للأحداث التي ترافق فعاليات مسيرات العودة السلمية الحدودية أن قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهكت حق الإنسان في السلامة البدنية، حيث تشير إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية، أن قوات الاحتلال أصابت خلال التظاهرات منذ 2018/3/30م حتى تاريخه، إصابة (15.501) شخصاً وشكلت الإصابات التي عولجت في المستشفيات نسبة (53%)، بينما عولجت النسبة المتبقية ميدانياً في النقاط الطبية المنتشرة في مخيمات العودة، وبلغت نسبة الذكور من إجمالي الجرحى (93.7%) والإناث نسبة (6.3%). ومن بين الإصابات التي وصلت إلى المستشفيات بلغ عدد من أصيبوا بالرصاص الحي (4023)، وعدد (428) أصيبوا بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وعدد (1479) أصيبوا بالاختناق جراء الغاز، بينما أصيب عدد (2273) منهم بإصابات أخرى[18].

شكل رقم (6) يوضح نسب الجرحى الذين عولجوا في المستشفيات
خلال مسيرات العودة بحسب نوع الإصابة[19]

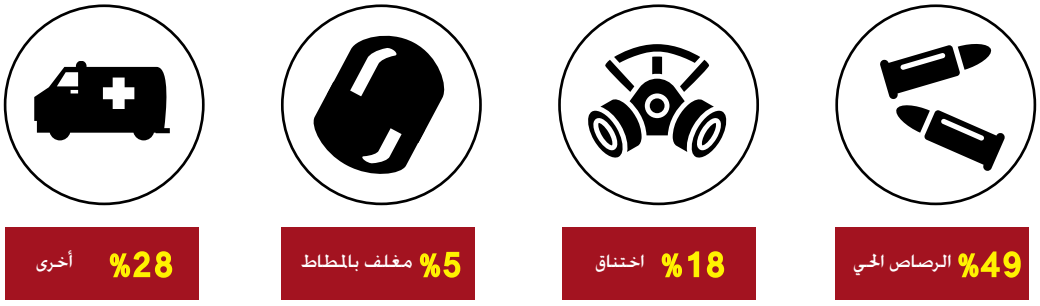

وتطلب هذا العدد من الإصابات تدخلاً عاجلاً وسريعاً من الطواقم الطبية التي قُيدت حركتها في الوقت الذي لم تكن فيه خارج دائرة الاستهداف برصاص قوات الاحتلال. كما تطلب تدخلاً طبياً عاجلاً، خاصة للجرحى الذين أصيبوا بالذخيرة الحية، وتبيّن أماكن الإصابة في الجسم من إجمالي الجرحى الذين وصلوا المستشفيات (دون احتساب إصابات استنشاق الغاز)، إلى أنّ (588) جريحاً، منهم أصيبوا في الرأس والرقبة، و(340) أصيبوا في الصدر والظهر، و(370) في البطن والحوض، و(1011) في الأطراف العلوية من الجسم، و(145) في أنحاء متفرقة من الجسم، و(4161) أصيبوا في الأطراف السفلية من الجسم[20].

18 الإصابات الأخرى بحسب وزارة الصحة هي الإصابة بضربات متعددة والشظايا والحروق وحالات السقوط.
19 وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير خاص حول الاعتداءات الإسرائيلية بحق المشاركين في مسيرة العودة السلمية، مرجع سابق.
20 المرجع السابق.

بينما أصيب (1606) منهم بإصابات أخرى[21]، حيث أن النسبة الكبرى من الجرحى كانت في الأطراف السفلية من أجسامهم.

شكل رقم (7) يوضح نسب الجرحى الذين عولجوا في المستشفيات خلال مسيرات العودة بحسب مكان الإصابة في الجسم[22]

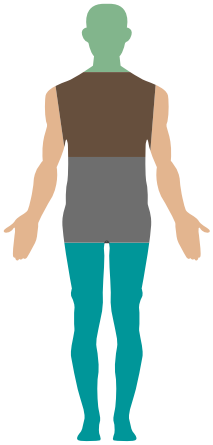

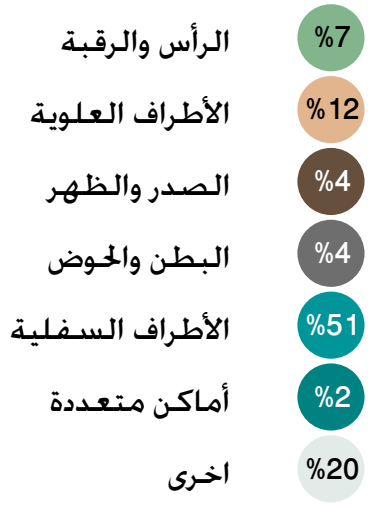

وحول وصف حالات الجرحى، تشير وزارة الصحة إلى أن ما نسبتهم (2.5%) من إجمالي إصابات جرحى مسيرات العودة السلمية الحدودية بشكل عام بالخطيرة، ونسبة (25.9%) منهم وصفت بالمتوسطة، فيما وصفت نسبة (71.5%) بالطفيفة.

شكل رقم (8) يوضح معلومات البتر في أطراف أجسام الجرحى الذين عولجوا في المستشفيات خلال مسيرات العودة[23]

21 بحسب وزارة الصحة الفلسطينية فإن الإصابات الأخرى هي استنشاق الغاز أو لأماكن غير مصنفة.
22 وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير خاص حول الاعتداءات الإسرائيلية بحق المشاركين في مسيرة العودة السلمية، مرجع سابق.
23 المرجع السابق.

وحول خطورة الإصابات في أطراف الجسم، تشير إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية إلى تعرض عدد (55) من الجرحى لبتر في الأطراف. فقد بترت الأطراف السفلية لعدد (48) منهم، في حين بترت الأطراف العلوية لعدد (7) جرحى منهم (6) في أصابع اليد، وكان عدد (9) من الجرحى الذين بترت أطرافهم أطفالاً[24]. وذلك حتى تاريخ إصدار التقرير.

شكل رقم (9) يوضح نسب الجرحى الذين عولجوا في المستشفيات
خلال مسيرات العودة بحسب مكان السكن[25]

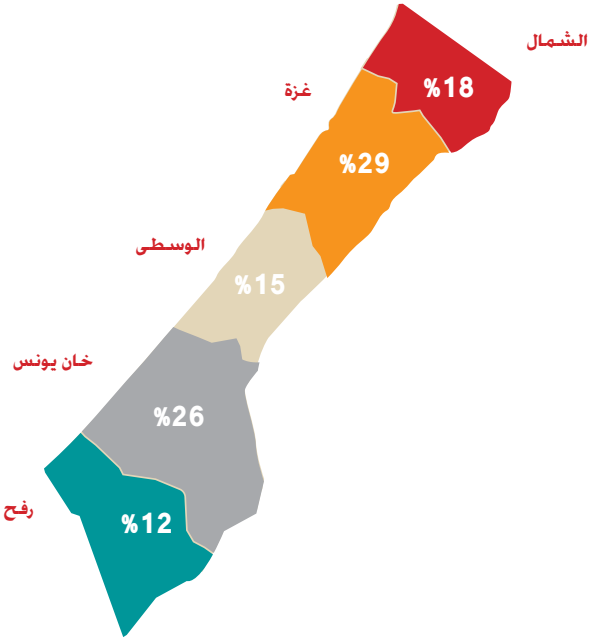

ويستعرض التقرير مقتطفات من شهادات شهود عيان وجرحى كانوا شهوداً أو ضحايا لاستخدام قوات الاحتلال للقوة المفرطة، ممن صرَّحوا بإفادات مشفوعة بالقسم للمركز، حول حوادث استهداف المدنيين وانتهاك حقهم في السلامة البدنية. وكانت إصابة بعضهم برصاص حي ومتفجر، وبعضهم بقنابل غاز أصابت أجسادهم بشكل مباشر، والبعض الآخر بترت أطرافهم.

وفي هذا السياق تناقلت وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعي فيديوهات تظهر صورة شاب أصيب بقنبلة غاز استقرت أسفل عينه اليسرى وكانت تواصل نفث الغاز في مشهد يثير كل بواعث الألم والاستهجان، وعن ذلك الجندي الذي استخدم قنبلة الغاز كرصاصة ووجهها إلى وجه شاب يافع. فأي إنسان يستطيع أن يفعل هذا، وأي قواعد يستخدمها جيش يمكن أن تسمح بسلوك كهذا.

24 وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير خاص حول الاعتداءات الإسرائيلية بحق المشاركين في مسيرة العودة السلمية، مرجع سابق.
25 المرجع السابق.

حاتم عبد اللطيف عبد الرحمن التلباني (20) عاماً، من سكان منطقة أبو العجين شرق دير البلح في محافظة الوسطى، تعرض لإصابة مباشرة بقنبلة غاز اخترقت الوجه واستقرت أسفل عينه اليسرى، وحول ظروف إصابته، أفاد أحد شهود العيان بما يأتي[26]:

أنّه توجّه مساء يوم الجمعة الموافق 2018/4/27م، إلى مخيم العودة شرق البريج ... وهناك جلس على تلة رملية تبعد حوالي 200 متر غربي السياج الحدودي لمشاهدة الأحداث، حيث شاهد مئات المدنيين ينتشرون قرب الحدود، وعدد من جنود الاحتلال يتمركزون خلف سواتر ترابية يطلقون النار وقنابل الغاز تجاه المواطنين.. عند حوالي الساعة 17:30 مساءً أطلق جنود الاحتلال عدة قنابل غاز تجاه المتظاهرين، فابتعد عن المكان هرباً من رائحة الغاز، وأثناء انسحابه سمع صوت صراخ وآهات ألم، فنظر إلى مصدر الصوت، فشاهد شاباً يسقط على الأرض، وشاهد قنبلة غاز قد اخترقت وجهه وما زالت تنفث غازها، اقترب منه، فصدمه المنظر، اخترقت القنبلة خده الأيسر أسفل العين مباشرة، فصرخ منادياً اسعاف اسعاف.. وصل المكان عدد من الشبان بصحبتهم مسعف، حاول المساعدة، فأمسك بالشاب من ساقيه بينما أمسك المسعف برأسه لتثبيته، حيث كان يتحرك دون وعي من شدة الألم، حتى لا تتفاقم حالته، طلب المسعف من الشبان الابتعاد عنه وعدم مس قنبلة الغاز أو محاولة اخراجها من وجهه، حمله بمساعدة الشبان على حمالة ونقلوه إلى إحدى سيارات الإسعاف، التي نقلته بسرعة إلى المستشفى.. وبعد ذلك علم أن الجريح من عائلة التلباني وأن إصابته خطيرة.. وعند حوالي الساعة 19:00 التقى شقيقه وأبناءه في المخيم، وأصيب بالاختناق بعد إطلاق قوات الاحتلال لقنابل الغاز تجاه المخيم والنقطة الطبية التابعة لوزارة الصحة، وقدم له الاسعاف الأولي وعولج ميدانياً، ثم غادر المنطقة. وبعد ساعات علم أن حالة التلباني قد استقرت..

واستهدفت قوات الاحتلال المشاركين في المسيرة السلمية بإطلاق النار على أطرافهم، وركزّت على مواضع في السيقان تفضي إلى التسبب في البتر، بحيث ترافق المصاب إعاقة حركية مدى حياته. وفي هذا السياق استهدفت قوات الاحتلال برصاص قنصها أحد الشباب من نشطاء الإعلام الاجتماعي، الذين ينشطون في تصوير وتغطية الفعاليات ونشرها، وهو الشاب: يوسف إياد محمد الكرنز (19) عاماً بعيارين ناريين في كلتا ساقيه، ما تسبب في بتر ساقه اليسرى، وكانت الساق الأخرى مهددة بالبتر لولا تمكنه من الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية لعلاج ساقه الأخرى. وحول تفاصيل ما تعرض له الكرنز أدلى بإفادة مشفوعة[27] لمركز الميزان لحقوق الإنسان جاء فيها:

أنه ذهب لتغطية فعاليات مخيم العودة شرق مخيم البريج بصفته ناشطاً اعلامياً شبابياً، ظهيرة يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م، وشاهد جنود الاحتلال يتمركزون قبالته خلف سواتر ترابية داخل الحدود، والتقط عدة صور لإصابات في المكان، وجلس أعلى التلة الرملية متربعاً، وعندما قرر المغادرة عند حوالي الساعة 15:00 مساءً أصيب في ساقه اليسرى أسفل الركبة، ولم يستطع الوقوف، وشعر بآلام أخرى في ساقه اليمنى، فنظر لساقيه فشاهدهما تنزفان دماً، فسقط أرضاً على ظهره، وأغمض عيناه.. ونقل إلى مستشفى شهداء الأقصى، ثم إلى مستشفى الشفاء، أفاق ليجد نفسه في غرفة العناية المكثفة يوم السبت الموافق 2018/3/31م، وعلم أنه أصيب بعيارين ناريين في كلتا ساقيه، وأجريت له عملية لوقف النزيف، وبعد أسبوع، قرر الأطباء بتر ساقه اليسرى، فشعر بالصدمة وتوسل إيجاد طريقةً لعلاجه دون البتر.. وأمام صعوبة حالة الساق أدخل غرفة العمليات صباح الإثنين الموافق 2018/4/9م، وأُجريت له عملية بتر لها من أعلى منطقة الركبة بـ10 سم. وبعد أن أفاق من العملية شاهد ساقه المبتورة، شعر بإحباط ويأس شديدين، ورغم مواساة أهله وأصدقائه إلا أنه بكى حسرةً

26 باسم إبراهيم محمد النباهين، 40 عاماً. قابله الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 29 أبريل 2018م.

27 الجريح: يوسف اياد محمد الكرنز- مصور صحفي حر. قابله الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 16 أبريل 2018م.

وألماً على ما حل به، وغادر المستشفى يوم الخميس الموافق 2018/4/12م. وبعد تدخل من مركز الميزان لحقوق الإنسان استطاع المغادرة للعلاج بتاريخ 2018/4/16م، لاستكمال مراحل العلاج. وخوفاً على ساقه الثانية من البتر.

ومرة تلو الأخرى تثبت الحقائق على الأرض تعمد التسبب في إعاقة للمشاركين في مسيرات العودة السلمية وليس صدفة أن تتركز الرصاصات في أماكن لا يمكن تفادي الضرر البليغ جراء الإصابة بها، أو استخدام رصاص متفجر يفتك بالعظام والشرايين ويفضي إلى بتر الأطراف.

إبراهيم مصباح عابد عبد العال (30) عاماً، من سكان رفح، واحد من ضحايا الاستهداف المنظم للأطراف، ممن أجبر الأطباء على بتر ساقه بسبب الضرر البليغ الذي أحدثته الرصاصة، أدلى بإفادة مشفوعة بالقسم[28] للمركز جاء فيها:

بأنه توجّه صباح يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م، رفقة أصدقائه إلى مخيم العودة شرق رفح.. وبعد أدائه صلاة الجمعة اقترب من حدود الفصل لمسافة تقدر بـ100 متراً، وهناك شاهد جنود الاحتلال يتمركزون خلف سواتر ترابية ويطلقون النار وقنابل الغاز تجاه المتظاهرين، وشاهد عدداً من الشبان يصابون بالرصاص والغاز فساعد في نقلهم إلى سيارات الإسعاف.. وعند حوالي الساعة 14:30 مساءً، وأثناء تواجده في المكان نفسه سمع صوت عدة أعيرة نارية، ثم شعر بشيء ما يصيب ساقيه، وسقط أرضاً، ثم شعر بألم في ساقيه، فصرخ حتى تجمع حوله عدد من الشبان ثم حملوه ونقلوه إلى إحدى سيارات الإسعاف التي نقلته إلى مستشفى غزة الأوروبي.. هناك تبين أنه مصاب بعيارين ناريين في كلتا ساقيه، وبعد ذلك أدخل إلى غرفة العمليات، ومكث فيها حوالي أربع ساعات، وأفاق ليجد نفسه دون ساقه اليمنى، فقد بترها الأطباء بسبب تهتك في العظام والأوعية الدموية، كما تسبب العيار الآخر بكسر في عظام الساق اليسرى، وركبوا لها بلاتين خارجي لتثبيت العظام..

انتهاك الحق في السلامة البدنية للنساء والأطفال:

لا شك في أن حماية الحق في الحياة والسلامة البدنية هو حق مقدس تحميه المعايير الدولية لحقوق الإنسان ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تشكل حماية أرواح المدنيين في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة أحد أهم أهداف القانون الدولي الإنساني. وعليه فإن الأطفال والنساء يتمتعون بالحماية كونهم مدنيين، ولكن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أفردا حماية خاصة للأطفال والنساء سواء في متن النصوص كما هو الحال في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، أو في الاتفاقيات (البروتوكولات) الملحقة بالاتفاقيات، أو من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي كما هو الحال مع القرار المتعلق بالأطفال والنزاعات المسلحة رقم (1612)، أو القرار المتعلق بالمرأة وعمليات صنع السلام رقم (1325) وجملة القرارات اللاحقة.

وتشير تحقيقات المركز إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت خلال مسيرات العودة السلمية الأطفال والنساء، فأصابت (2947) طفل و(1250) سيدة[29]. ولكونهم مدنيين يتمتعون بحماية خاصة، يركّز التقرير على استهداف تلك القوات لهم.

28 الجريح: إبراهيم مصباح عابد عبد العال. قابله الباحث الميداني للمركز في منطقة خانيونس: غريب السنوار، بتاريخ 4 أبريل 2018م، أخذت الإفادة أثناء مكوثه في مستشفى غزة الأوروبي.

29 وفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، وحتى تاريخ اصدار التقرير.

شكل رقم (10) يوضح نسب الجرحى الأطفال والنساء خلال مسيرات العودة في قطاع غزة[30]

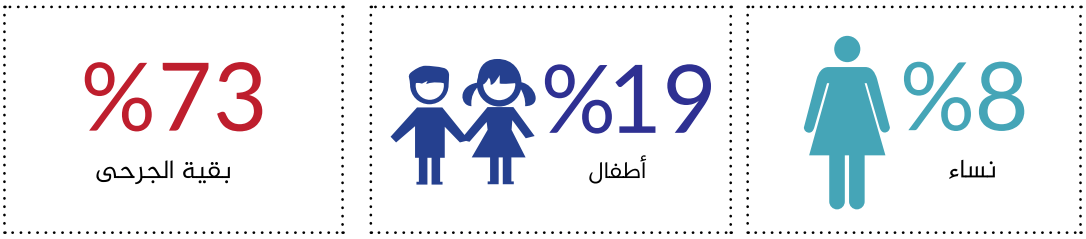

وكما هو الحال في أعمال القتل العمد التي ارتكبتها قوات الاحتلال بشكل منظم بحق المدنيين عموماً، طالت النساء والأطفال، وإن الإصابات التي تتسبب في بتر الأطراف استهدفت الأطفال وتتسبب في إعاقات تلازم الأطفال مدى حياتهم. وفي هذا السياق كان استهداف الطفل: محمد جهاد مصبح (17) عاماً، وهو من سكان بلدة عبسان، بعيار ناري متفجر في ساقه اليمنى ما تسبب في بترها. وحول ظروف إصابته صرَّح مصبح بإفادة[31] جاء فيها:

أنه توجه عند حوالي الساعة 4:30 من مساء يوم الخميس الموافق 2018/4/5م، إلى مخيم العودة شرق خانيونس، وهناك شاهد سيدة مسنة تحمل علم فلسطين وتقف في مكان يبعد مسافة تقدر بـ250 متراً من حدود الفصل، في وقت عم فيه الهدوء المكان ولم يسمع اطلاق نار من قبل قوات الاحتلال خلاله، ذهب إليها وشخص آخر قابله في المخيم، وبعد حديث معها أخذ العلم وتقدم تجاه السياج الحدودي لغرسه في اقرب مكان يمكن أن يصل إليه، مشى ببطء، شاهد ثلاثة جيبات عسكرية وعدد من الجنود يتمركزون خلف سواتر ترابية داخل الحدود، وعند وصوله لمسافة تقدر بـ50 متراً، شعر بشكل مفاجئ بأن شيء ما أصاب ساقه اليمنى، فلم تعد قادرة على حمله، سقط على الأرض، ثم سمع صوت اطلاق نار كثيف، بقي مكانه، وشعر بألم شديد، صرخ طلباً للنجدة، وبعد دقائق وصل إليه أحد المسعفين وربط الجرح وأوقف النزيف، ولكنه لم يتمكن من نقله بسبب تواصل اطلاق النار تجاههما وحول مكان تواجدهما، وبعد ذلك وصلته أيضاً المسعفة روزان النجار، وشاركت في اسعافه، وبعد مرور 15 دقيقة ومع توقف اطلاق النار تجاه المكان تقدم عدد من الشبان وتمكنوا من نقله بواسطة دراجة نارية (تكتك) إلى إحدى سيارات الإسعاف التي نقلته بدورها إلى مستشفى غزة الأوروبي، صرخ بشدة في الطريق بسبب تزايد الألم، وهناك أخبره الأطباء بأنه أصيب بعيار ناري متفجر أدى الى تهتك في أوردة وشرايين الساق وتهشم في عظامها، وأدخل قسم الجراحة، وبعد ساعات أفاق ليجد الأطباء قد بتروا ساقه، فصدم وأصابه الإحباط، وهو منذ العملية لا يستطيع السير إلا بمساعدة عكازين أو كرسي متحرك، ويحتاج لمن يساعده في كل شيء، وما يزال يعالج حتى تاريخ اصدار التقرير.

إن المراقب لمجريات الأحداث التي رافقت مسيرات العودة يقف على حقيقة غياب أي سبب يبرر استهداف المدنيين بالقتل أو بإيقاع الإصابات الخطيرة أو تلك التي تتسبب لأصحابها بإعاقة تلازمه بقية حياته. وإن سقوط عشرات الشهداء وآلاف الجرحى من الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المدنيين، كأفراد الطواقم الطبية والصحفيين، بحد ذاته دليلاً واضحاً على الاستخدام المفرط للقوة والقوة المميتة. كما أن عشرات الحالات تشير إلى الاستهداف المتعمد والمنظم وليس استخداماً عشوائياً للقوة.

30 وفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الانسان حتى تاريخ إصدار التقرير.

31 الجريح الطفل: محمد جهاد عبد العزيز مصبح، افادة مشفوعة بالقسم، قابله الباحث الميداني للمركز في منطقة خانيونس: غريب السنوار، بتاريخ 8 أبريل 2018م.

إن إطلاق النار على طفل لم يتجاوز الثانية عشر من عمره ويقف على مسافة تبعد حوالي (350م) عن السياج، ويستخدم هاتفاً محمولاً في التقاط الصور، لهو دليل بالغ الوضوح والفظاظة على تعمد إيقاع أكبر قدر من القتلى والجرحى ودون سبب يبرر هذا السلوك ارتباطاً بالقانون الدولي. الطفل محمد علاء حسين (11) عاماً، أدلى بإفادة[32] لمركز الميزان حول ظروف إصابته جاء فيها:

انه توجّه إلى المنطقة الحدودية شرق منطقة أبو صفية شرق جباليا في محافظة شمال غزة، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م، صحبة عائلته لمشاهدة مخيم العودة شرق جباليا شمال غزة، وهناك تقدّم مع والده لمسافة تقدّر بـ350 متراً وتوقف على شارع جكر، استخدم هاتف والده الخلوي لالتقاط الصور للأحداث. شاهد جنود الاحتلال يقفون خلف ساتر ترابي داخل الحدود، وشاهد سقوط عدد من الجرحى، وعند حوالي الساعة 13:00 وبينما كان يتوقف إلى جوار والده شعر فجأة بألم في ساقه اليسرى، وسقط أرضاً، شاهد الدم ينزف من ساقه... حمله والده وركض به تجاه الغرب، ساعده الشبان ونقلوه بواسطة دراجة نارية إلى إحدى سيارات الإسعاف، نقلته بدورها إلى المستشفى الإندونيسي... شاهد عدد كبير من الجرحى في المستشفى، وبعد الفحص قال الأطباء أنه أصيب بعيار ناري في ساقه اليسرى، وأن حالته متوسطة.

إنّ غاية المكلفين بإنفاذ القانون من استخدام القوة في الدول غير الديمقراطية التي يتسم نظام الحكم فيها بالاستبداد هو دفع المشاركين في تجمعات سلمية إلى إنهاء تجمعهم ودفعهم إلى مغادرة المكان وليس قتلهم أو استخدام الرصاص الحي والتسبب بإعاقات لهم، وكل استخدام للرصاص الحي بكل أنواعه يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي. ولكن قوات الاحتلال تجاوزت هذا الأمر وبلغت حدوداً تكشف عن مدى عنصريتها وعدم اكتراثها بالحق في الحياة والسلامة البدنية حيث لاحقت برصاصها ليس فقط من يتقدمون إلى أماكن قريبة من السياج بل حتى من هو في طريقه لمغادرة المكان أو الهرب من كثافة إطلاق النار والغاز الخانق. وهذا ما يظهر جلياً من واقع إطلاق النار على مئات المشاركين من الخلف كما هو الحال مع الطفل: محمد هاني العجوري (16) عاماً، من سكان مخيم جباليا، الذي أصيب وهو يحاول مغادرة المكان، وتسببت الإصابة في بتر ساقه. وحول ظروف إصابته أفاد العجوري[33] المركز بما يأتي:

توجّه صباح يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م إلى مخيم العودة شرق جباليا، وهناك شاهد الخيام والمتظاهرين كما شاهد جنود الاحتلال يتمركزون خلف سواتر ترابية داخل الحدود، وشاهد المتظاهرين يتساقطون جرحى جراء الرصاص أو اختناقاً بالغاز، فحاول المساعدة من خلال حمله عدداً من رؤوس البصل أخذها من المخيم ووضعها قرب أماكن تجمع المتظاهرين للتخفيف من آثار رائحة الغاز... عند حوالي الساعة 11:45 صباحاً شاهد جيباً عسكرياً داخل الحدود يطلق عشرات قنابل الغاز دفعة واحدة، فركض مبتعداً عن المنطقة، وأثناء ركضه سمع صوت عيار ناري، ثم شعر بأن ساقه شلّت، وكأن ماس كهربائي أصابها، ولم يعد قادراً على المشي أو على التوقف عليها، وشاهد منطقة البطة من ساقه اليمنى تنزف دماً، فسقط أرضاً، وصرخ طالباً النجدة، حيث اقترب منه عدد من الشبان وحملوه حتى إحدى سيارات الإسعاف التي نقلته إلى مستشفى العودة، وبعد تقديم الإسعاف الأولي له حول لاستكمال العلاج في مستشفى الشفاء لصعوبة حالته.. وفي الطريق فقد الوعي، وأفاق عند حوالي

32 الجريح الطفل: محمد علاء محمد حسين، افادة مشفوعة بالقسم، قابله الباحث الميداني للمركز في منطقة شمال غزة: مهند عبد الباري، بتاريخ 4 أبريل 2018م.

33 الجريح الطفل: محمد هاني محمد العجوري، افادة مشفوعة بالقسم، قابله الباحث الميداني للمركز في منطقة شمال غزة: مهند عبد الباري، بتاريخ 28 مايو 2018م.

الساعة 14:00 من مساء يوم السبت الموافق 2018/3/31م، ليجد نفسه في غرفة العناية المكثفة في مستشفى الشفاء، وأخبره أحد الأطباء بأنه أصيبت بعيار ناري أدى إلى قطع الوريد الرئيس وتسبب في قطع للعصب وتفتت في عظام الساق.. وعند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/4/9م، أدخل غرفة العمليات وبترت ساقه من فوق الركبة..

الطفل محمد خالد عثمان (16) عاماً، من سكان بلوك (4) من مخيم البريج، كان يحاول مغادرة المنطقة القريبة من الحدود بعد أن شعر بالاختناق من كثافة إطلاق الغاز، فتعرض لإصابة في الوجه مُدخل من الأنف، ما يؤكد حقيقة تعمد قنص المدنيين واستهدافهم حتى وهم يحاولون الابتعاد عن السياج، وهي حقيقة أثبتتها تسريبات الفيديو من أفراد قوات الاحتلال أنفسهم كيف يتراهنون على إصابة المدنيين وفي أي موضع يصوبون رصاصهم، فضلاً عن أن استهداف طفل غير مسلح ولا يشكل تهديداً. وحول تفاصيل ما تعرض له الطفل عثمان صرَّح بإفادة مشفوعة بالقسم للمركز جاء فيها[34]:

أنه توجّه صباح يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م، رفقة شقيقه وبعض أقاربه إلى مخيم مسيرة العودة شرق غزة، لمشاهدة الأحداث... شاهد أعداداً كبيرة من جنود الاحتلال يتمركزون خلف سواتر ترابية، وسمع صوت الأعيرة النارية التي كان يطلقها أولئك الجنود... بعد صلاة الجمعة اقترب مع عدد من الأطفال من حدود الفصل، ومع تزايد إطلاق النار وقنابل الغاز احتمى في حفرة تبعد عن السياج الحدودي مسافة تقدر بـ100 متراً، وبعد دقائق أطلق جنود الاحتلال عدداً من قنابل الغاز تجاه الحفرة، فشعر بالاختناق وانتصب واقفاً ليهرب من المكان، وفجأة شعر بشيء يضرب وجهه، وشاهد الدماء تنزف من وجهه بغزارة، تحسسها، ثم سقط أرضاً ولم يدرِ بنفسه.. أفاق ليجد نفسه في غرفة مليئة بالأجهزة الطبية وحوله عدداً من الأطباء، فأخبروه بأن اليوم الأحد الموافق 2018/4/1م، وأنه يمكث في غرفة العناية المكثفة في مستشفى الشفاء، بعد اصابته بعيار ناري في أنفه خرج من مؤخرة رأسه... وبعد استقرار حالته أخرج من قسم العناية حيث جاءه والداه وأقاربه، وعلم منهم أن الطواقم الطبية نقلته إلى مستشفى شهداء الأقصى ثم حول إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، ومكث في العناية المكثفة لمدة يومين، وسببت له الإصابة تهتكاً في عظام الفكين العلوي والسفلي، وكسر في عظمة الوجه اليسرى، وضعف في الرؤية في العين اليسرى، وضعف في السمع في الأذن اليسرى..

هذا ولم يقتصر تعمد استهداف المدنيين على فئة أو شريحة بل كان عابراً للجنس والعمر ولكل الاعتبارات الأخرى، كما أورد التقرير، كالأشخاص من ذوي الإعاقة وغيرهم، وشكلت النساء أيضاً هدفاً لرصاص قوات الاحتلال خلال مشاركتهن في مسيرات العودة. وكما هو حال المدنيين في كونهم أصيبوا أو قتلوا دون أن يشكلوا خطراً أو تهديداً على أمن وسلامة أفراد القوات المحتلة، كان حال النساء غير المسلحات اللواتي شاركن في المسيرات للتعبير عن غضبهن من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة. وتتحمل النساء العبء الأكبر والقدر الأكبر من المعاناة جراء استمرار الحصار وشيوع البطالة والفقر، واستمرار تدهور الخدمات ما يحيل حياة المرأة إلى جحيم.

34 الجريح الطفل: محمد خالد وليد عثمان. افادة مشفوعة بالقسم، قابله الباحث الميداني للمركز في منطقة غزة: خالد أبو سبيتان، بتاريخ 3 أبريل 2018م.

وتأتي مشاركة النساء في المسيرات السلمية رفضاً لما يتعرض له قطاع غزة، في ظل استمرار معاناتهن التي لا توصف، معاناة في كل تفصيل من تفاصيل حياتهن. حيث شكّل الطابع السلمي للمسيرات عاملاً مشجعاً للنساء. ويشاهد المراقب للأحداث مشاركة عائلات بالكامل في التجمعات الحدودية السلمية، تمضي وقتها في منطقة مفتوحة بعيداً عن الكثافة السكانية والتلوّث، دون أن يخطر بخلد النساء المشاركات أنهنّ سيتحولنّ إلى هدف لرصاص قوات الاحتلال.

وفي هذا السياق يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم[35] وصفت خلالها السيدة: ابتسام زيدان الحرازين (52) عاماً، من سكان منطقة حكر الجامع في دير البلح في المحافظة الوسطى ظروف إصابتها بعيار ناري في الفخذ الأيسر، على النحو الآتي:

أنها توجهت عند حوالي الساعة 14:00 من يوم الجمعة الموافق 2018/4/6م، رفقة شقيقتها إلى مخيم العودة شرق مخيم البريج، لمشاهدة فعاليات العودة، توقفتا على مقربة من المتظاهرين قرب حدود الفصل، سمعت صوت اطلاق النار كما شاهدت جنود الاحتلال يحتمون بسواتر رملية داخل الحدود، ويطلقون قنابل الغاز، كما شاهدت سيارات الإسعاف تنقل الجرحى، وعند الساعة 14:30 مساءً، وبينما تواجدت على مسافة تقدر بـ300 متر من الحدود، شعرت بألم في ساقها اليسرى، ترافق مع سماعها اطلاق نار، لم تحملها ساقها وسقطت أرضاً، ولم تدرِ بنفسها وغابت عن الوعي... بعد ذلك أفاقت لتجد نفسها في قسم الاستقبال والطوارئ في مستشفى شهداء الأقصى، وأخبرها الأطباء أنها أصيبت بعيار ناري في فخذها الأيسر (مدخل ومخرج)، وقدموا لها العلاج اللازم، ولا تزال تتلقى العلاج.

على هذه المسافة البعيدة عن السياج أصيبت الحرازين، أما الفتاة: صابرين خالد المصري (20) عاماً، فقد حاولت أن تضع العلم الفلسطيني على تلة تبعد عن الحدود حوالي خمسين متراً. لقد شكل مجرد حملها للعلم وهي غير مسلحة سبباً لاستهدافها، بل وحاولت قوات الاحتلال منع إسعافها باستهدافها لشاب تقدم لمساعدتها. ويشدد مركز الميزان على أنه لا شك في قدرة قوات الاحتلال على التحقق من كونها مدنية ولا تشكل تهديداً، بالنظر لما تمتلكه تلك القوات من وسائل الرصد والتحقق، ما يشكل دليلاً إضافياً على التعمد. ويورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم[36] صرَّحت بها للمركز جاء فيها:

أنها توجّهت عند حوالي الساعة 10:30 من صباح يوم الجمعة 2018/3/30م، رفقة عائلتها إلى مخيم العودة شرق خان يونس، للمشاركة في فعاليات مسيرة العودة... بعد مشاهدتها للمخيم حملت علم فلسطين وتوجهت نحو الحدود الفاصل لوضعه قربها، وسط عشرات المتظاهرين من الشباب والأطفال والنساء في المكان، وقبالة جنود الاحتلال الذين يتواجدون خلف سواتر ترابية داخل الحدود، وهناك سمعت صوت اطلاق النار وشاهدت قنابل الغاز بل استنشقت رائحتها.. وصلت إلى مسافة تقدر بـ50 متراً من الحدود، لوحت بالعلم عالياً، فجأةً شعرت بشيء ما يصيب بطنها وساقها اليسرى، وسقطت أرضاً، ثم شاهدت الدماء تسيل من خاصرتها وساقها، فصرخت طلباً للنجدة، فجاءها بعض الشبان والمسعفين، وعند اقتراب أحد الشبان منها شاهدته يسقط على الأرض ثم سمعته يصرخ بأنه أصيب، بقيت على حالها حتى تمكن الشبان بعد عدة دقائق من الوصول إليها، حملوها بأيديهم وركضوا بها

35 السيدة الجريحة: ابتسام زيدان سليم الحرازين. افادة مشفوعة بالقسم. قابلها: الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى محمد الدعالسة، بتاريخ 11 أبريل 2018م.

36 السيدة الجريحة: صابرين خالد صبري المصري. افادة مشفوعة بالقسم. قابلها: الباحث الميداني للمركز في خانيونس غريب السنوار، بتاريخ 2 أبريل 2018م.

لمسافة تقدر بحوالي 200 متر ناحية الغرب، حيث نقلتها سيارة اسعاف إلى مستشفى غزة الأوروبي، وهناك أخبرها الأطباء بأنها أصيبت بعيار ناري في الخاصرة اليسرى وبعيار آخر في ساقها اليسرى، ولا تزال تتلقى العلاج.

والسيدة: زينات رجب أبو شوارب (44) عاماً، من سكان بيت لاهيا في شمال غزة، فقد كانت تراقب المشهد، وترى الشبان يقتربون من السياج، فشاهدت أحدهم يسقط مصاباً، اعتقدت أنها تستطيع أن تقدم له يد المساعدة، ولم يدر بخلدها أنها ستتحول إلى هدف لرصاص قوات الاحتلال. يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم[37] صرَّحت فيها للمركز على النحو الآتي:

أنها توجهت عند حوالي الساعة 14:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2018/4/27م، إلى مخيم العودة شرق جباليا.. توقفت مع عدد من النسوة قرب حدود الفصل، شاهدت بعض المتظاهرين يصلون لمكان يبعد بضعة أمتار فقط من السياج الحدودي، عند حوالي الساعة 14:15 مساءً سمعت صوت إطلاق نار، ثم شاهدت أحد الشبان يسقط على الأرض ويصرخ طلباً للنجدة، تحركت تجاهه واقتربت من مكانه الذي يبعد حوالي 15 متراً من الحدود، وقبل أن تصله شعرت فجأةً بشيء ما يصيب ساقها اليمنى، ولم تعد تحملها، فسقطت أرضاً، وشاهدت الدماء تنزف منها، فأدركت أنها أصيبت، فصرخت على المسعفين الذين كانوا في طريقهم للشاب، حيث حملوها على نقالة إلى سيارة الإسعاف، ثم فقدت الوعي ولم تدرِ بنفسها.. وعند حوالي الساعة 11:00 من صباح اليوم التالي (السبت الموافق 2018/4/28م)، أفاقت فوجدت نفسها في المستشفى الإندونيسي، وعلمت أنها أصيبت بعيار ناري في الساق اليمنى أدى إلى تهتك في العظام والأنسجة، أجرى لها الأطباء عملية جراحية ووضعوا بلاتين خارجي كي يساعد في جبر العظام. وستبقى طريحة الفراش لمدة لا تقل عن ستة شهور لن تتمكن خلالها من القيام بواجباتها كأم وربة منزل.

أما السيدة: عائدة عبد الرازق درويش المجدلاوي (64) عاماً، كانت ضحية اعتقادها بأن قوات الاحتلال لن تستهدفها لكونها سيدة مدنية كبيرة نسبياً في السن، ففيما كانت تقف بعيداً، وشاهدت شبان يسقطون جرحى، اعتقدت أن بإمكانها مساعدتهم دون أن تتعرض للرصاص وتتحول إلى هدف مشروع لقوات الاحتلال، فما كان من قوات الاحتلال إلا أن عاجلتها برصاصة.

صرَّحت المجدلاوي بتصريح مشفوع بالقسم[38] للمركز، يورد التقرير مقتطفات منه على النحو الآتي:

أنها توجّهت عند حوالي الساعة 9:30 من صباح يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م مخيم العودة شرق جباليا شمال غزة، للمشاركة في فعالياته... توجهت نحو المتظاهرين قرب حدود الفصل، توقفت على شارع (جكر) الذي يبعد مسافة تقدّر بـ300 متر عن السياج الحدودي، شاهدت جنود الاحتلال يقفون أعلى ساتر ترابي داخل الحدود، وأطلقوا نيران أسلحتهم تجاه المتظاهرين بشكل كثيف ومتواصل... عند حوالي الساعة 13:45 مساءً، اقتربت ومعها سيدتين، من الشبان أكثر لغرض مساعدة الجرحى، شجعها على ذلك أنها سيدة كبيرة في السن، أثناء تقدمها أكثر من الشبان وعلى بعد أمتار من الحدود شعرت بما يشبه اللسعة (وخزة) في فخذها الأيسر، ترنحت، فأمسكتا بها السيدتان اللتان ترافقانها،

37 السيدة الجريحة: زينات رجب محمد أبو شوارب. افادة مشفوعة بالقسم. قابلها: الباحث الميداني للمركز شمال غزة مهند عبد الباري. بتاريخ 30 أبريل 2018م.

38 السيدة الجريحة: عائدة عبد الرازق درويش المجدلاوي. افادة مشفوعة بالقسم. قابلها: الباحث الميداني للمركز شمال غزة مهند عبد الباري. بتاريخ 4 أبريل 2018م.

شاهدت الدماء تنزف من فخدها فوضعت يدها على الجرح، جاءها الشبان بعد صراخها والسيدتان طلباً للنجدة ونقلوها إلى سيارة الإسعاف التي نقلتها بدورها إلى المستشفى الإندونيسي.

ويأتي استهداف قوات الاحتلال للنساء والأطفال خلال مسيرات العودة السلمية الحدودية كدليل جديد يعزز تعمد تلك القوات استهداف المدنيين وايقاع الأذى الجسدي بهم، دون أن يشكلوا أي خطر على جنود الاحتلال المتمترسين في ثكنات عسكرية أو خلف سواتر رملية داخل السياج الحدودي، ودون اكتراث بالحماية التي وفرها القانون الدولي الإنساني للنساء وللأطفال باعتبارهم مدنيين يجب تحييدهم خلال النزاعات المسلحة.

عدسة المصور الصحافي / عبد الكريم ابو رياش

انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية للطواقم الطبية

٣. انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية للطواقم الطبية:

تشير عمليات المراقبة المنتظمة التي ينفذها مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى استهداف قوات الاحتلال المنظم لأفراد الطواقم الطبية ومعداتهم وسيارات الإسعاف ونقاط الإسعاف الطبية الميدانية. إن استهداف قوات الاحتلال للمدنيين الفلسطينيين، - وفي الوقت نفسه محاولاتها منع عمليات إسعاف الجرحى - يشير إلى تجاهل واضح من التزاماتها بموجب القانون الدولي، واستخفافاً من تلك القوات بالحق في الحياة والسلامة البدنية، بل وتعمد مضاعفة أعداد الشهداء بترك الجرحى ينزفون، حيث إن القانون الدولي يوفّر حماية خاصة للموظفين المخصصين لتشغيل المستشفيات بمن فيهم الأشخاص المكلفون بالبحث عن الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة. كما يوفر حماية خاصة للمستشفيات والمنشآت الطبية، ولاسيما في الأوضاع الاستثنائية، ويُحظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية للأفراد المسؤولين عن تقديم الرعاية الصحية، كما يلزم سلطات الاحتلال بتسهيل مهامهم وحركتهم وتنقلهم حتى في وقت الحرب.

كما ينبغي ألا تكون المنشآت والمعدات عرضةً للهجوم والاعتداء، سواءً أكانت مدنية أو عسكرية، وسواءً أكانت ثابتة أو متحركة، ودائمة أم وقتية. ويتوجب على الأطراف تسهيل أداء واجبهم الإنساني في إخلاء ونقل وتشخيص الجرحى والمصابين وعلاجهم، ويشكل عدم احترام وضع هؤلاء الأشخاص انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني[39].

وتشير حصيلة توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان لانتهاكات الاحتلال بحق الطواقم الطبية إلى استشهاد مسعفين اثنين، هما: روزان أشرف عبد القادر النجار (20) عاماً، وموسى جبر عبد السلام أبو حسنين (34) عاماً، وأصيب كلاهما بعيار ناري في الصدر. كما أصيب (318) من افراد الطواقم الطبية، منهم الأطباء والمسعفين وضباط الإسعاف، حيث أصيب (23) بالأعيرة النارية المباشرة، فيما أصيب (17) منهم بشظايا الأعيرة النارية، فيما أصيب (30) منهم جراء اصابتهم بقنابل غاز مباشرة في أجسادهم تسببت في إحداث رضوض وجراح في أنحاء متفرقة من أجسامهم. ولم تكتف تلك القوات باستهداف الأفراد، بل تجاوزت ذلك وتعمدت استهداف عربات النقل وسيارات الإسعاف، ما عرّض حياة المسعفين والجرحى للخطر، وأدى إلى تضرر (45) سيارة اسعاف بشكل جزئي[40].

وشكل استهداف أفراد الطواقم الطبية وانتهاك حقهم في الحياة والسلامة البدنية أحد أشكال الانتهاكات الجسيمة والمنظمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال. ويأتي استهداف أفراد الطواقم الطبية بإطلاق النار المباشر بهدف القتل أو التسبب بإصابة بليغة في سياق استهداف المدنيين، بل وفي تعمد إلحاق الأذى بالجرحى المدنيين، لأن استهداف أفراد الطواقم الطبية يلعب دوراً جوهرياً في تهديد حياة الجرحى المدنيين، لأن من شأن استهداف أفراد الطواقم الطبية، وسيارات الإسعاف ونقاط الإسعاف الميدانية عرقلة عمليات إخلاء الجرحى من الميدان، أو تقديم الإسعاف الضروري لإنقاذ حياتهم. إن الحماية الخاصة التي وفرها القانون

39 راجع اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحر، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، الباب الثاني، الحماية العامة للسكان من بعض عواقب الحرب، المواد من 16 إلى 21.

40 اعتمد مركز الميزان لحقوق الإنسان إصابات: الأعيرة النارية، وشظاياها، والاصابة بقنابل الغاز في الجسم، كذلك حالات الاختناق الشديد، لأفراد الطواقم الطبية الذين تواجدوا خلال ساعات العمل في مخيمات العودة فقط.

الدولي لعمليات إخلاء الجرحى والمرضى من الميدان، ولمراكز الاستشفاء، منطلقة ليس فقط من حماية الأفراد كونهم مدنيين ولا يشاركون في الأعمال العدائية، بل ومن كون إنقاذ حياة الآخرين يتوقف على قدرة الطواقم الطبية على الحركة بحرية أثناء الطوارئ والوصول إلى الجرحى في الميدان ونقلهم إلى المستشفيات.

شكل رقم (11) يوضح نسب الجرحى من أفراد الطواقم الطبية
خلال مسيرات العودة بحسب موقع الإصابة[41]

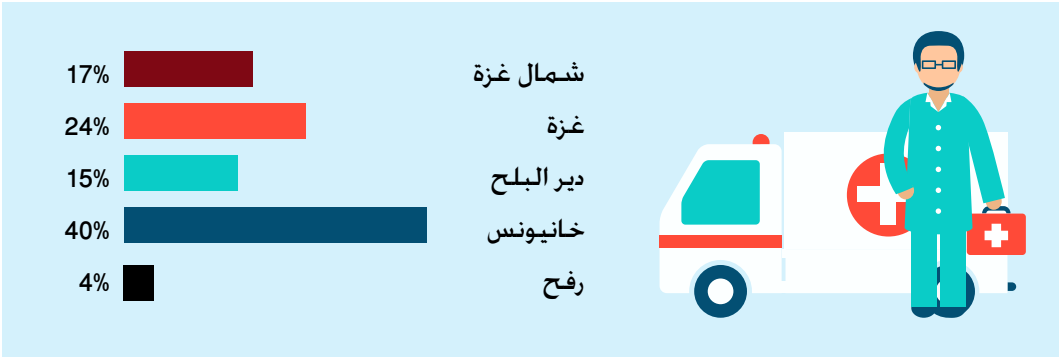

شكل رقم (12) يوضح أعداد الجرحى
من أفراد الطواقم الطبية بحسب الجهة العاملة في الميدان[42]

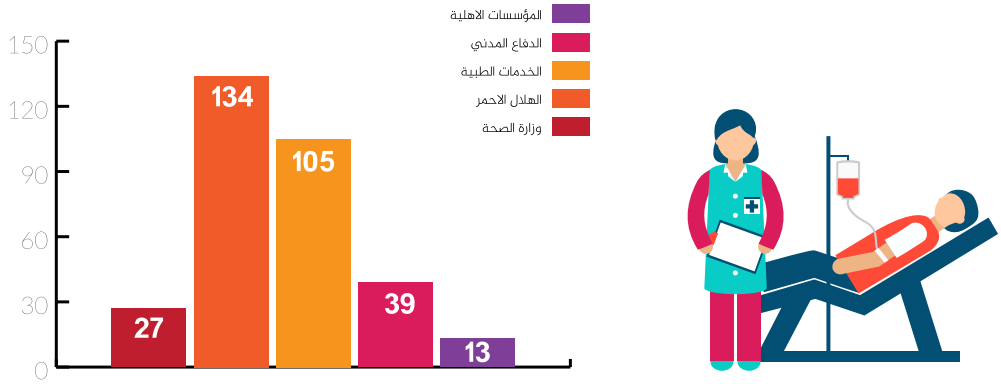

قتلت قوات الاحتلال المسعفة المتطوعة في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية روزان أشرف عبد القادر النجار (20) عاماً، أثناء محاولتها إسعاف جرحى من المشاركين في المسيرة السلمية. وتناقلت وسائل الإعلام المختلفة، صوراً وثقت الحدث منذ بداياته. ويُظهر هذا الحدث بشكل لا يقبل اللبس كيف حوَّلت قوات الاحتلال أفراد الطواقم الطبية لتصبح هدفاً مشروعاً لرصاص قناصتها، فبالرغم من كون روزان هي الضحية الأساسية التي ركزت عليها كل وسائل الإعلام، إلا أن الحدث أظهر استهداف أفراد الطواقم الطبية

41 وفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تاريخ اصدار التقرير.
42 المرجع السابق.

كسياسة واضحة وليست حدثاً عابراً أو سلوكاً فردياً يمكن أن يسلكه جندي أو ضابط. إن حادثة قتل المسعفة النجار ينزع أي إمكانية لتكرار الذرائع الواهية التي تحاول من خلالها سلطات الاحتلال تجميل ما ترتكبه قواتها من انتهاكات ترقي لمستوى جرائم الحرب. وحول ظروف قتل روزان النجار صرّح عبد العزيز النجار- مسؤول فريق المسعفين المتطوعين في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية بإفادة مشفوعة[43] بالقسم لمركز الميزان لحقوق الإنسان، يورد التقرير مقتطفات منه على النحو الآتي:

أنه ومنذ بدء فعاليات مسيرة العودة شكّلت جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية فريقاً من (13) مسعفاً متطوعاً، لتقديم الخدمة الإسعافية للجرحى شرق خان يونس، وأنشأت الجمعية خيمة طبية للغرض ذاته، وكان من بينهم المتطوعة: روزان أشرف النجار، وأن تعليمات الجمعية لأعضاء فريقها الطبي كانت واضحة حول ضرورة ارتداء الزي المميز للمسعفين وهو عبارة عن معطف أبيض يظهر عليه بوضوح اسم الجمعية باللغتين العربية والإنجليزية على أرضية صفراء دائرية بالإضافة إلى شارة الصليب والهلال الأحمرين.. وكالعادة وصل الفريق مساء يوم الجمعة الموافق 2018/6/1م مخيم العودة شرق خانيونس، وبعد مرور ساعتين تزايدت أعداد المتظاهرين، وأنه شاهد سيارة جيب عسكرية وقوة راجلة للاحتلال تتمركز داخل حدود الفصل، صوبوا رصاص أسلحتهم تجاه المتظاهرين، بينما تمركز عدد من جنود الاحتلال خلف السواتر الرملية.. سمع صوت إطلاق النار وشاهد تساقط قنابل الغاز على المتظاهرين... وبدأ أعضاء الفريق بعملهم ومساعدة الجرحى... بعد ذلك شاهد شابين يسقطان أرضاً قرب السياج الحدودي، فتحركت إحدى مجموعات متطوعو الاغاثة من بينهم روزان، وكانت ترتدي سروال من الجينز ومعطفاً طبياً أبيض اللون وسترة الجمعية، وقبل أن يصل الفريق إلى الشابين أطلقت قوات الاحتلال الراجلة الأعيرة النارية وقنابل الغاز صوبهم، فتراجعوا، وأصيب المسعف: محمود قديح في قدمه، ونقل إلى النقطة الطبية لتلقى العلاج، بينما بقيت المسعفة: روزان النجار وبقية المجموعة، كانت تتقدمهم بأمتار وتنتظر اللحظة المناسبة كي تتقدم نحو الشبان لإخلائهم، وفجأة أطلقت قوات الاحتلال الأعيرة النارية صوبهم مرة ثانية فأصيب المسعف: رامي أبو جزر وسقط أرضاً، ثم أصيبت روزان وسقطت على وجهها، كما أصيب المسعف: محمود عبد العاطي، وسقط على الأرض، فأسرعت مجموعات المتطوعين نحوهم كذلك الشبان والطواقم الطبية الأخرى، وقاموا بإخلاء روزان والجرحى وأوصلوهم إلى سيارات الإسعاف، ثم إلى النقطة الطبية الميدانية التي حولتها إلى مستشفى غزة الأوروبي في مدينة خانيونس، وهناك أعلن عن استشهادها.

وتقدم هذه الإفادة صورة واضحة عن سلوك قوات الاحتلال في تعاملها مع أفراد الطواقم، لأنها تتجاوز الضحية الرئيسية وهي هنا المسعفة النجار، لتطال في وصفها ما تعرض له معظم أعضاء الفريق الطبي، الذين تساقطوا الواحد تلو الآخر، بالرغم من لباسهم المميز ورفعهم الأيدي للأعلى. ولم يكن استهداف النجار استثناءً فقد تكرر استهداف أفراد الطواقم الطبية بشكلٍ منظم، ما يعكس سياسة واضحة من قبل قوات الاحتلال وفي كل الحالات يبدو التعمد واضحاً، فكل الأحداث تجري في وضح النهار وتتمركز تلك القوات في مواقع عسكرية، أو أعلى تلال تتيح رؤية واضحة للمنطقة المحاذية للسياج. هذا بالإضافة إلى استخدام بنادق القنص المزودة بمناظير، والتحليق الدائم لطائرات المراقبة بدون طيار، وبالونات المراقبة. كما أن حرص أفراد الطواقم الطبية على ارتداء زي يميزهم وتظهر فيه شارة الخدمات الطبية بوضوح. إن قوات الاحتلال بما تملك من وسائل المراقبة والتحقق يجعل من السخرية الادعاء بأخطاء وأنها لا تتعمد استهداف المدنيين وأفراد الطواقم الطبية.

43 عبد العزيز النجار- مسؤول فريق المسعفين المتطوعين في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، قابله الباحث الميداني للمركز في منطقة خانيونس: غريب السنوار، بتاريخ 2 يونيو 2018م.

وفي السياق نفسه استشهد المسعف موسى جبر أبو حسين، الذي يعمل ضمن طواقم الإسعاف الطبية التابعة للدفاع المدني، بينما كان يحاول إسعاف الجرحى على مسافة تبعد نحو (250م) عن السياج الحدودي شرق بلدة جباليا، بعد إصابته بعيار ناري يوم الاثنين الموافق 2018/5/14م.

هذا ويعاني أفراد الطواقم الطبية في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كونها الجهة المخولة بمهام نقل وإخلاء الجرحى والمرضى من الميدان بالتنسيق مع اللجنة الدولية للهلال الأحمر، ففي كل عدوان إسرائيلي واسع النطاق تتكبد طواقم الجمعية خسائراً بشرية، بالإضافة للخسائر في المركبات والمعدات. كما تعاني من القيود المفروضة على حرية حركتها حيث تمنع طواقمها من القيام بواجبها إلا بعد الحصول على موافقة سلطات الاحتلال بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب.

وكما هو الحال في السياق العام لانتهاكات قوات الاحتلال فإن أفراد الطواقم الطبية التابعة لجمعية الهلال كانوا عرضة للاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال. ويورد التقرير إفادة حول إصابة المسعف: وهو زياد نبهان النباهين، (49) عاماً، صرح بها النباهين للمركز[44]، وهي تعزز ما خلص إليه مركز الميزان من تعمد استهداف المدنيين وأفراد الطواقم الطبية على النحو الآتي:

بأنّه تواجد صباح يوم الإثنين الموافق 2018/5/14م، في مخيم العودة شرق البريج، مرتدياً الزي الرسمي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (كتب عليه بشكل واضح اسم الجمعية باللغتين العربية والإنجليزية ووضع عليه شارة الهلال الأحمر على الصدر وعلى الظهر بصورة أكبر)، وتواجدت في المكان عشرة من سيارات إسعاف الهلال.. وعند حوالي الساعة 9:00 من صباح اليوم نفسه ومع بدء توافد المتظاهرين للمخيم أوكلت له مهمة توزيع المستلزمات الطبية على المتطوعين المنتشرين بين جموع المواطنين، وتسلم حقيبة إسعاف حملها على ظهره، وضّح عليها شعار جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وداخلها شاش قطن طبي وبعض مواد التطهير، وقفازات طبية، ومناديل مبللة.. وعند حوالي الساعة 17:00 مساءً وأثناء عمله وبينما تواجد في مكان يبعد عند حدود الفصل مسافة تقدر بـ400 متر، شعر فجأة بفقدان توازنه، فوضع يده على جبهته، وصرخ، وعلى الفور قام زملاؤه بحمله وأبلغوه أنه قد أصيب، ونقلوه بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى شهداء الأقصى، وبعد تقديم الإسعافات الأولية أخبره الأطباء أنه أصيب بعيار ناري في البطن، ونظراً لخطورة حالته حول إلى مستشفى القدس التابع للهلال الأحمر بمدينة غزة، حيث أدخل قسم العمليات وأجريت له عملية جراحية..

تظهر الحقائق أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعمّدت استهداف الطواقم الطبية خلال عملها الميداني في اسعاف وإخلاء الجرحى، ولم تلتزم بالمعايير المهنية ونصوص المواثيق الدولية، على الرغم من وضوح شارات الطواقم الطبية وأفرادها وارتدائهم الزي المميز، وتمييز النقاط الطبية ووسائط النقل الطبي.

فقد أطلقت قوات الاحتلال الرصاص الحي، والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز تجاههم، ما تسبب في مقتل المسعفين: موسى أبو حسنين، وروزان النجار، وإصابة أطباء وممرضين ومسعفين، منهم على سبيل المثال لا الحصر: زياد النباهين، أشرف الواوي، رامي الحاج علي، عبد الرازق أبو عاذرة، عماد البحيصي، أحمد أبو فول، مازن حسنة، محمود عبد العاطي،

44 المسعف الجريح: زياد نبهان حسن النباهين (49 عاماً). قابله الباحث: باسم أبو جري، بتاريخ 15 أبريل 2018م.

محمود قديح، رامي أبو جزر، خالد اليازجي، آلاء قديح، ومنار النجار. كما استهدفت النقاط الطبية شرق خانيونس والبريج وغزة ورفح وجباليا أكثر من مرةّ. ولم تكترث قوات الاحتلال بالنداءات المتكررة التي أطلقتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتوفير الحماية للطواقم الطبية[45].

45 يُحجم مركز الميزان عن حصر كل الحالات التي جرى فيها استهداف لأفراد الطواقم الطبية، أو النقاط الطبية الميدانية، وسيارات الإسعاف وغيرها، لأنه أصدر تقريراً خاصاً باستهداف الطواقم الطبية خلال مسيرات العودة.

APA Images

انتهاك الحق في الحياة و السلامة البدنية للصحفيين

٤. انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية للصحفيين:

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، خلال تعاملها مع الصحفيين الفلسطينيين، ولاسيما قاعدتي التمييز والتناسب والضرورة الحربية، ولم تحترم الحماية المكفولة لهم بوصفهم مدنيين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة أو وفقاً للمادة (79) من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، كما تنتهك القرار 1738 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي يدين الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة باعتبارهم مدنيين، يجب احترامهم ومعاملتهم بهذه الصفة. كما تواصل انتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من خلال استهدافها المباشر للصحفيين.

وتشير المعطيات الميدانية والحقائق على الأرض إلى أن تلك القوات تواصل انتهاك الحق في الحياة في تعاملها مع الصحفيين، وتنتهك الحق في حرية العمل الصحفي والحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الوصول إلى المعلومات ونشرها. كما تنتهك إعلان اليونسكو بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان.

فقد استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين الفلسطينيين رغم التزامهم بارتداء لباس يميزهم في الميدان كارتداء درع واقي من الرصاص، أو سترة تحمل شعار الوسيلة الإعلامية، أو خوذة، وفي كل الحالات فإن شعار الصحافة (PRESS)، أو (T.V) يكون واضحاً على لباس الصحفيين والسيارات والمعدات التي يستخدمونها. وبالرغم من ابتعاد الصحفيين عن المتظاهرين قدر المستطاع، خلال تغطيتهم لأحداث مسيرات العودة، الأمر الذي تؤكده إفادات شهود العيان والصحفيون أنفسهم. وتشير الوقائع والمعطيات التي جمعها مركز الميزان إلى تعمد قوات الاحتلال إطلاق النار تجاه الصحفيين واستهدافهم لترهيبهم ومنعهم من العمل، ففي حالة الشهيد ياسر مرجى، تعمد جنود الاحتلال اصابته في المنطقة الأضعف في الدرع الواقية من الرصاص، من الجانب الأيسر الواصل بين سبائك المعدن المثبتة على ظهر وبطن الدرع، كذلك تعمدوا إصابة الصحفي أحمد أبو حسين في الجانب الأيسر من البطن، والصحفي: ياسر قديح أصابوه أسفل الدرع الواقي من الرصاص، كما أصابوا الصحفيين: معتصم دلول وأحمد بربخ في الظهر والبطن.

كما تعمدت قوات الاحتلال إيقاع الأذى بالصحفيين خلال استهدافها للأجزاء السفلية من أجسامهم وخاصة في السيقان، إذ تُحدث الأعيرة النارية المستخدمة كسوراً في عظام الساق، تُقعد الصحفي عن العمل وتسبب له إعاقة حركية دائمة أو مؤقتة. كما ظهر ذلك خلال اطلاقها قنابل الغاز على مستويات منخفضة تجاه الصحفيين والمتظاهرين، ما يعطي القنبلة سرعة أكبر ويجعلها كالطلقة النارية. كذلك تعمدت في إطلاق قنابل الغاز من بنادق جنودها بشكل مباشر تجاه أجسام الصحفيين، فتسببت لهم بجراح مختلفة، وأحدثت لعدد منهم كسوراً خاصة في السيقان، كما أعاقت استكمال عملهم

الصحفي في حينه وفيما بعد. وتشير المعلومات التي جمعها الميزان أنّ هناك نوعيات من الغاز المستخدم في قمع المشاركين في المسيرات، تسبب الاختناق والاغماء والإجهاد والتشنجات والتقيؤ والسعال وتسارع في نبضات القلب، كما في حالة الصحفيين طلال الحويحي وسامر الزعانين، وهو ما يتطلب نقل المصابين للمستشفيات بسرعة لتلقي العلاج لخطورة هذا الغاز المجهول.

فيما استهدفت قوات الاحتلال المعدات الصحفية في سياق استهدافها للصحفيين الفلسطينيين خلال التغطية الصحفية لمسيرات العودة السلمية الحدودية، ما تسبب في تضررها أو في إعاقة عملهم والتغطية الميدانية تحت وطأة إطلاق النار. والتي تعتبر من الوسائل المهمة للعمل الصحفي، فلا يمكن أن تصل الصورة أو الصوت أو الكلمة لوسائل الإعلام أو للمشاهد أو المستمع أو القارئ من دونها، ويعتبر استهدافها انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير وحرية الوصول للمعلومات ونشرها وحرية العمل الصحفي، في الوقت الذي تمتد فيه الحماية للمعدات الصحفية أو المساندة للصحفيين كامتداد الحماية للأعيان المدنية الخاصة بالمدنيين في القانون الدولي الإنساني.

كما حرمت تلك القوات الصحفيين الجرحى الذين يعانون من إصابات خطيرة، من الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية أو إلى المستشفيات داخل الخط الأخضر لتلقي العلاج، رغم استكمال وزارة الصحة الفلسطينية لإجراءات تحويل عدد من الجرحى وسعي الهيئة العامة للشئون المدنية إلى تنسيق مرورهم. وفي تدخل الميزان وعدالة والجهود التي بذلوها للسماح للصحفيين: أحمد أبو حسين (قبل استشهاده)، ويوسف الكرنز، شاهد على ذلك.

وتشير حصيلة الرصد والتوثيق لمركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أنّ انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين الفلسطينيين أثناء تغطيتهم الأحداث خلال مسيرات العودة السلمية الحدودية، منذ انطلاقها بتاريخ 2018/3/30م وحتى 2018/6/10م تسببت في قتل الصحفيين: ياسر عبد الرحمن مصطفى مرجى (30) عاماً، ويعمل في وكالة عين ميديا للأنباء. وأحمد «محمد أشرف» حسن أبو حسين (24) عاماً، ويعمل في شبكة بيسان الاخبارية [46].

كما تشير مصادر المعلومات في مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى إصابة (212) من الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام، من بينهم (26) صحافيّة. أصيب (43) منهم بأعيرة نارية، منها (13) إصابة في الأجزاء العلوية من الجسم، فيما أصيب (3) صحافيين بأعيرة معدنية مغلفة بالمطاط، وعدد (37) أصيبوا بقنابل غاز ضربت أجسادهم بشكل مباشر. كما أصيب (129) من الصحافيين بالاختناق أو الاغماء جراء استنشاقهم للغاز، وتلقوا العلاج جراء ذلك سواء في النقاط الطبية الميدانية أو في المستشفيات[47].

46 وفقاً لرصد وتوثيق باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تاريخ إصدار التقرير.
47 المرجع السابق.

وتشير المعلومات التي جمعها الميزان إلى إصابة (27) صحفياً بإصابات في الأجزاء السفلية من أجسامهم وخاصة في السيقان، أحدثت كسوراً في عظام الساق وفي الأعصاب، وأقعدت الجرحى عن العمل وتسببت لهم بإعاقات حركية تتراوح بين دائمة ومؤقتة. أحد الجرحى بترت ساقه وتسببت له الإصابة بإعاقة حركية دائمة. كما يرصد التقرير إصابة ما نسبتهم (17%) من مجموع الصحفيين الجرحى بقنابل غاز مباشرة في الجسم[48].

شكل رقم (13) يوضح نسب الجرحى الصحفيين خلال مسيرات العودة بحسب نوع الإصابة

شكل رقم (14) يوضح إجمالي أعداد الجرحى الصحفيين بحسب موقع الاصابة

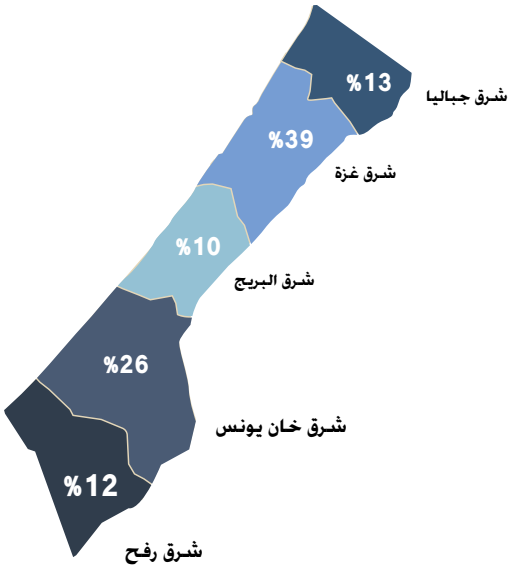

48 لمزيد من المعلومات، طالع تقرير: لن تقتلوا الحقيقة، الصادر عن الميزان بتاريخ 2018/6/11م، الرابط: http://cutt.us/s2xez .

المصور الصحافي: ياسر عبد الرحمن مصطفى مرجّى (30) عاماً، تواجد يوم الجمعة الموافق 2018/4/6م في أحد مخيمات العودة المتواجد شرق خانيونس لتغطية الأحداث لشركة عين ميديا للبث والإنتاج الإعلامي. وكان يرتدي سترة واقية من الرصاص يظهر عليها شعار الصحافة بشكل واضح، بالإضافة لارتدائه خوذة واقية. وبينما كان يبعد مسافة تقدر بحوالي 150 متر عن السياج، استهدفته قوات الاحتلال بعيار ناري في الناحية اليسرى من البطن. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية عن استشهاده متأثراً بجراحه عند حوالي الساعة 1:20 من فجر اليوم التالي السبت الموافق 2018/4/7. وأفادت المصادر الطبية أن العيار تسبب في تهتك في أعضائه الداخلية ما أدى إلى حدوث نزيف داخلي أدى إلى وفاته.

ويستعرض التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة حصل عليها المركز[49] حول استهداف الصحفي مرجّى خلال العمل الصحفي، على النحو الآتي:

شاهد الشاهد زميله الصحفي ياسر مرجّى، عند حوالي الساعة 13:30 تقريباً شرق خانيونس، ثم شاهده يركض مسرعاً وسط المتظاهرين تجاه الحدود، إلى أن حجب دخان الإطارات الرؤية ولم يعد يشاهده.. بعد مرور 10 دقائق تقريباً، بدأ بثاً مصوراً مباشراً عبر الجوال على صفحته الخاصة في فيسبوك لمدة 4 دقائق، خلال البث شاهد عشرات قنابل الغاز تتساقط على المنطقة، وسمع صوت عدة أعيرة نارية، وسمع أزيز أحدها يمر على مقربة منه، ثم سمع عدداً من المتظاهرين يصرخون: اسعاف.. اسعاف.. مصاب، فأوقف البث، لالتقاط صور للجريح، فاقترب منه، ففوجئ بأنه يرتدي سترة الصحافة، فاقترب أكثر ليصور الجريح الصحفي فاكتشف أنه زميله: ياسر، فأوقف التصوير فوراً، ساعد رجال الإسعاف حيث أمسك بذراع الحمالة من الناحية اليمنى من جهة رأس مرجّى، وأثناء الركض شاهد قطن وشاش أبيض ودم على بطنه من الناحية اليسرى، وكان ياسر يتألم، حيث كان يضغط على أسنانه بقوة، حملوه حتى وصلوا سيارة الإسعاف.

المصور الصحافي: أحمد «محمد أشرف» حسن أبو حسين (24) عاماً، يعمل مع شبكة بيسان الإخبارية، تواجد يوم الجمعة الموافق 2018/4/13م لتغطيته فعاليات مسيرات العودة شرق جباليا، كان يرتدي ملابس يظهر عليها شعار الصحافة (سترة بدون أكمام زرقاء اللون كتب عليها شعار صحافة بشكل واضح)، استهدفته قوات الاحتلال عند حوالي الساعة 13:30 من مساء الجمعة نفسه بعيار ناري يسار البطن، بينما كان يتواجد على مسافة تقدر بحوالي 200 متر عن السياج الحدودي.

ونقل أبو حسين الى المستشفى الإندونيسي ووصفت المصادر الطبية جراحه آنذاك بالخطيرة، وأدخل غرفة العمليات مباشرة لخطورة حالته، وأجريت له عملية جراحية أكدّ الأطباء بعدها أن وضعه الصحي خطير جداً، حيث استأصلوا أجزاء من أحشائه الداخلية (من الكبد والطحال والبنكرياس والكلى)، وأكدوا حدوث مشكلة لديه في الشريان الأورطي للقلب بفعل العيار الناري. ثمّ حوّل بعد ذلك لاستكمال العلاج في مستشفى رام الله الحكومي، الذي حوله بدوره للعلاج في مستشفى «تل هاشومير» داخل الخط الأخضر، وبقي في حالة حرجة حتى أعلن عن وفاته متأثراً بجراحه عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2018/4/25م. يستعرض التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة

49 أشرف محمد نصار أبو عمرة، 31 عاماً، مصور صحفي. قابله: الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 2 أبريل 2018م.

بالقسم استقاها باحثو المركز من أحد شهود العيان حول ظروف استهدافه[50]، على النحو الآتي:

التقى الشاهد صديقه: أحمد أبو حسين، عند حوالي الساعة 11:00 صباح يوم الجمعة الموافق 2018/4/13م، شرق جباليا شمال غزة، وكان يلبس زي الصحافة (سترة كتب عليها صحافة بالعربية و PRESS بالإنجليزية، وخوذة كتب عليها T.V)، وبعد مرافقته لدقائق تركه لمواصلة عمله الصحفي... عند حوالي الساعة 13:30 مساءً سمع المتظاهرين يصرخون: شهيد شهيد... ذهب لاستطلاع الأمر، فشاهد خوذة أحمد ملقاة على الأرض، وهو مدد أرضاً، فاقترب منه، تفقد جسده- بحكم خبرته في الإسعاف الأولي- فشاهد فتحة في سترة الصحافة التي يلبسها يسار البطن، والدماء تنزف منها بشكل كبير... ساعد المسعفين بحمله حتى سيارة اسعاف تابعة للخدمات الطبية، ورافقه إلى المستشفى الإندونيسي.

وتؤكد تحقيقات المركز أنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تحترم شارة الصحافة وبدا واضحاً تعمد استهداف الصحفيين والعاملين في الحقل الإعلامي، ومنعهم من نقل حقيقة ما يجري على الأرض خلال مسيرات العودة. فرغم وضوح شاراتهم الصحفية استهدف جنود الاحتلال الصحفيين بالرصاص الحي والمغلف بالمطاط وقنابل الغاز التي ضربت أجسادهم مباشرة، فقتلت الصحفيين: ياسر مرتجى، وأحمد أبو حسين، وأصابت (212) صحفياً منهم على سبيل المثال لا الحصر: علي جاد الله، محمد البابا، فضل المغاري، علاء جودة، يحيى تمراز، فرحان أبو حدايد، عبد الله الشوربجي، أحمد دويك، عمر حمدان، محمد أبو دحروج، أحمد زقوت، نهاد أبو غليون، داوود أبو الكاس، ياسر قديح، وائل الدحدوح، معتصم دلول، سامي مصران، عبد الرحمن الكحلوت، مهند الخطيب، أحمد بربخ، علي العدوي، وغيرهم. بالإضافة إلى عشرات حالات الاختناق بعد استهداف تجمعات الصحفيين بقنابل الغاز، كذلك استهداف عربات البث المباشر لإعاقة التغطية الصحفية[51].

50 نور الدين عبد الساتر رمضان الكردي، 24 عاماً، مصور صحفي. قابله: محامي المركز علاء السكافي، بتاريخ 17 أبريل 2018م.

51 لمزيد من التفصيل حول استهداف الصحافيين، راجع تقرير صادر عن مركز الميزان منشور على الرابط: http://cutt.us/s2xez .

عدسة المصور الصحافي/ علي جاد الله

منع الجرحى من الوصول
للعلاج الطبي المناسب

٥. منع الجرحى من الوصول للعلاج الطبي المناسب:

لم تكتفِ قوات الاحتلال باستهداف المدنيين الفلسطينيين وإعاقة إسعافهم في الميدان، بل ورفضت السماح لهم باجتياز معبر بيت حانون (إيرز) للوصول إلى مستشفيات الضفة الفلسطينية أو إلى المستشفيات داخل الخط الأخضر، لغرض العلاج نظراً لخطورة حالاتهم الصحية، وجاء ذلك بعد استكمال وزارة الصحة الفلسطينية لإجراءات تحويل عدد من الجرحى، ورداً على التنسيق الذي قامت به الهيئة العامة للشئون المدنية الفلسطينية، بعد قرار وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان منع مرور الحالات الطبية ممن شاركوا في مسيرات العودة حتى لو كانت حياتهم في خطر أو أنهم مهددون ببتر أطرافهم[52].

نجحت تدخلات مركز الميزان القانونية بالتعاون مع مؤسسات أخرى في وصول بعض الجرحى للمستشفيات في الضفة لتلقي العلاج. ولا يزال كثير من الجرحى في حاجة ماسة للعلاج في مستشفيات خارج قطاع غزة، حيث صنفت وزارة الصحة حالة (330) جريحاً على أنها خطيرة[53]، هم في أمس الحاجة لعلاج لا يتوفر في مستشفيات غزة، بسبب قلة إمكانياتها بعد أن أنهكها الحصار، وفي ظل تزايد أعداد الجرحى. ويعدّ منع الجرحى والمرضى من الوصول للعلاج انتهاكاً واضحاً لالتزامات دولة الاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهو بالإضافة لكونه انتهاكاً فهو يظهر نية تعمد إيذاء المدنيين والتسبب بأكبر ضرر لهم، حيث أن قراراً إنسانياً بسيطاً كالسماح بالمرور لجريح ساقيه على وشك البتر يجب أن يمر على عدة جهات وعبر عدة جلسات قبل أن يتم أخذه. لو أن القرار -وهو بذلك الوضوح- تم أخذه في الوقت الذي تم إرسال الطلب الأول فيه قبل أسبوعين لكان من الممكن تفادي الحاجة لبتر سيقان الضحيتين، فالحرمان من الوصول إلى الرعاية الطبية هو انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني[54].

ولتوضيح معاناة الجرحى الذين ينتظرون فرص السماح لهم بالعلاج والتمسك بأمل البقاء على قيد الحياة، أو الحياة بشكل طبيعي وعدم فقدان أحد أطرافهم، يورد التقرير افادة للجريح: يوسف إياد الكرنز (20) عاماً حول ما جرى معه[55]، على النحو الآتي:

أفاد الجريح الصحفي: يوسف الكرنز، المركز، بأنه ذهب لتغطية فعاليات مخيم العودة شرق مخيم البريج بصفته ناشطاً اعلامياً شبابياً، ظهيرة يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م، وشاهد جنود الاحتلال يتمركزون قبالته خلف سواتر ترابية داخل الحدود، وعند الساعة 15:00 مساءً قرر المغادرة، وبمجرد أن انتصب واقفاً شعر بألم في ساقه اليسرى أسفل الركبة، ولم يستطع الوقوف، ولكنه شعر بآلام أخرى في ساقه اليمنى، فنظر لساقيه فشاهدهما تنزفان دماً... نقل إلى مستشفى شهداء الأقصى ثم حول إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة... مكث في غرفة العناية المكثفة نتيجة اصابته بعيارين ناريين في كلتا ساقيه، وأجريت له عملية لوقف النزيف، وعلم أن والده تقدم بإجراءات التحويلة لاستكمال العلاج بالخارج، وبقي في العناية المكثفة لمدة أسبوع دون أن يعلم أن اصابته لا زالت خطيرة،

52 جاء ذلك في معرض رد محكمة العدل العليا للاحتلال على التماس تقدم به الميزان وعدالة للسماح بمرور الجريحين يوسف الكرنز ومحمد العجوري قبل بتر سيقانهم، بتاريخ 2018/4/8م.

53 وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير خاص حول الاعتداءات الإسرائيلية بحق المشاركين في مسيرات العودة السلمية، مرجع سابق.

54 عصام يونس- مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، تصريح صحفي، بتاريخ 2018/4/16م.

55 يوسف اياد محمد الكرنز- مصور صحفي حر، افادة مشفوعة بالقسم، قابله الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 16 أبريل 2018م.

وأن ساقه اليسرى ميؤوس منها، وفي ساعات مساء يوم الأحد أبلغه والده بأن الأطباء قرروا بترها بعد رفض قوات الاحتلال السماح له باجتياز معبر بيت حانون وصولاً لإحدى مستشفيات الضفة أو الخط الأخضر. فشعر بالصدمة وتوسل أبيه أن يجد له طريقةً للعلاج... ونظراً لصعوبة حالة الساق أدخل غرفة العمليات صباح الاثنين الموافق 2018/4/9م، وأُجرِيت له عملية بتر لها.. .وبعد أن أفاق من العملية شاهد ساقه المبتورة، فشعر بإحباط ويأس شديدين، ورغم مواساة أهله وأصدقائه إلا أنه بكى حسرةً وألماً على ما حلّ به، وغادر المستشفى يوم الخميس الموافق 2018/4/12م، وبعد تدخل من مركز الميزان لحقوق الإنسان استطاع المغادرة للعلاج بتاريخ 2018/4/16م، لاستكمال مراحل العلاج، وخوفاً على ساقه الثانية من البتر.

كما يورد التقرير إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز الطفل: محمد هاني العجوري (16) عاماً، حول إصابته وبتر ساقه[56]، على النحو الآتي:

بأنه توجّه صباح يوم الجمعة الموافق 2018/3/30م إلى مخيم العودة شرق جباليا... عند حوالي الساعة 11:45 صباحاً شاهد جيباً عسكرياً داخل الحدود يطلق عشرات قنابل الغاز دفعة واحدة، فركض مبتعداً عن المنطقة، وأثناء ركضه سمع صوت عيار ناري، ثم شعر بأن ساقه شلّت، وكأن ماساً كهربائياً أصابها، ولم يعد قادراً على المشي أو على التوقف عليها، وشاهد منطقة البطة من ساقه اليمنى تنزف دماً، فسقط أرضاً، وصرخ طالباً النجدة، حيث اقترب منه عدد من الشبان وحملوه حتى إحدى سيارات الإسعاف التي نقلته إلى مستشفى العودة، وبعد تقديم الإسعاف الأولي له حول لاستكمال العلاج في مستشفى الشفاء لصعوبة حالته... وفي الطريق فقد الوعي، وأفاق عند حوالي الساعة 14:00 من مساء يوم السبت الموافق 2018/3/31م، ليجد نفسه في غرفة العناية المكثفة في مستشفى الشفاء، وأخبره أحد الأطباء بأنه أصيب بعيار ناري أدى إلى قطع الوريد الرئيس وتسبب في قطع للعصب وتفتت في عظام الساق... ثم نقل إلى قسم الأوعية الدموية في المستشفى، وتقدمت عائلته للشئون المدنية للحصول على تحويلة طبية للعلاج في مستشفى نابلس بسبب صعوبة وضع ساقه، إلا أن قوات الاحتلال رفضت السماح له بالسفر والوصول للعلاج، وحال إغلاق معبر رفح دون وصوله إلى المستشفيات المصرية، كما لم تفلح محاولات مركزا الميزان وعدالة في مروره من خلال ايرز... وعند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/4/9م، أدخل غرفة العمليات وبترت ساقه من فوق الركبة... وضاعت أحلام الطفل محمد الرياضية، حيث كان يلعب ضمن فريق مدرسته في المرحلة الابتدائية لألعاب القوى، ثم في نادي شباب جباليا، وشارك في عدة سباقات للضاحية والماراثون والسرعة، وحصل على المركز الثاني على مستوى محافظة شمال غزة في مسابقة ألعاب القوى التي نفذتها مديرية التربية والتعليم في المحافظة...

56 الطفل: محمد هاني محمد العجوري. افادة مشفوعة بالقسم. قابله الباحث الميداني للمركز في منطقة شمال غزة: مهند عبد الباري. بتاريخ 28 مايو 2018م.

استخدام قوات الاحتلال قوة غير متناسبة مع فضّ التجمعات السلمية

عدسة المصور الصحافي/ علي جاد الله

استخدام قوات الاحتلال قوة غير متناسبة مع فضّ التجمعات السلمية

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تعاملها مع المدنيين المشاركين في مسيرات العودة السلمية الحدودية أسلحة فتّاكة وميتة لا يجوز استخدامها لفضّ التجمعات السلمية، حيث تشير تحقيقات مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن معظم إصابات الأعيرة النارية التي وصلت المستشفيات، ولا سيما الإصابات في الأطراف السفلية من الجسم تسببت في تهشم أجزاء كبيرة من عظام الساق للمصابين، وإلى تهتكات في العضلات والأوعية الدموية (الشرايين والأوردة)، كذلك إلى قطع في الأعصاب ما يشكل تهديداً دائما ببتر الطرف المصاب، هذا بالإضافة إلى فقدان الجلد في الأماكن المصابة، ما استدعى إجراء عمليات تجميل لأماكن الإصابة[57]، وهو ما حدث في حالة الجريح الصحفي: أدهم الحجار، والعديد من حالات الجرحى.

وخلال مسيرات العودة، تعاملت الطواقم الطبية مع نوعية جديدة من الإصابات بالأعيرة النارية كان مدخل الرصاصة صغيراً ومخرجها واسعاً وكبيراً، وكانت كل حالة من هذه الإصابات تحتاج إلى عدة ساعات في غرف العمليات وتواجد طاقم طبي من عدة تخصصات للتعامل مع الحالة الواحدة، وكانت الإصابات في الجزء العلوي من الجسم قاتلة، مثل اصابات الصحفي: ياسر مرتجى، والطفل: حسين ماضي، على سبيل المثال. وتسببت تلك الإصابات في تهتك داخل أعضاء الجسم، كما رصد المركز وفاة جرحى رغم اصابتهم في أطرافهم السفلية[58].

وفي السياق نفسه، سجل الأطباء المعالجون في وزارة الصحة ارتفاع نسبة الإصابة بأعيرة نارية (يعتقد أنها متفجّرة) خلال فعاليات مسيرات العودة السلمية الحدودية، حيث تكون فتحة مدخل العيار صغيرة ولا يكون لها مخرجاً، وتضرّ بأحشاء الجسم (كالأمعاء والكبد والبنكرياس والطحال، في حالة الإصابة في منطقة البطن، والأوعية الدموية والعظام والأعصاب والعضلات، في حالة الإصابة في الأطراف السفلية)، وعثروا على شظايا داخل الجسم لا تزيد عن (1 ملم) فقط في كثير من الجراح التي وصلت المستشفيات، بما يعني أن العيار دخل الجسم وانفجر داخله[59].

وحول الرصاص الذي تستخدمه قوات الاحتلال الإسرائيلي مع المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين، تناولت وسائل إعلام إسرائيلية استخدامها الرصاص الانشطاري أو المتشظي أو المتفجر والمسماة «هولوبوينت»، التي تدخل الجسد من خلال فتحة صغيرة وتحدث فتحة كبيرة إذا ما خرجت منه، وتقوم بتدمير الأوعية الدموية واللحم البشري وتهشم العظام، وهي رصاصة ذات رأس مجوف، أو متفجرة، وعند اصابتها اللحم تتوسع كثيراً و تتشظى داخل الجسم، وأطرافها تدمر كل ما يصادف طريقها، وتسبب جراح مخيفة، ويعتبر استخدامها جريمة حرب بحسب ميثاق «هاج» الدولي، وقانون محكمة الجنايات الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر[60].

57 تيسير الطنّة- استشاري جراحة الأوعية الدموية في مجمع الشفاء الطبي بغزة، قابله: الباحث حسين حمّاد (19 أبريل 2018م).

58 أيمن عيد عبد السحباني- مدير قسم الاستقبال والطوارئ في مجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة، قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة غزة خالد أبو اسبيتان، بتاريخ 15 أبريل 2018م.

59 المرجع السابق.

60 ب. ميخائيلي. (26 أبريل 2018م). استخدام الرصاص المتفجر ضد المتظاهرين بغزة جريمة حرب. مقال في صحيفة هآرتس الإسرائيلية. الرابط: https://www.haaretz.co.il

هـذا والتمـس مركـز الميـزان لحقـوق الإنسـان ومركـز عدالـة، بتاريـخ 2018/4/23م، إلـى المحكمـة الإسـرائيليّة العليـا مطالبـين بمنـع جيـش الاحتـلال الإسـرائيليّ مـن اسـتخدام الجنـود والرصـاص الحـيّ كوسـيلة لتفريـق المظاهـرات فـي قطـاع غـزّة. وجـاء فـي الالتمـاس أن جيـش الاحتـلال ينتهـك القانـون الدولـيّ كمـا ينتهـك مبـادئ القانـون الدسـتوري الاسـرائيلي سـاري المفعـول علـى الجيـش فـي هـذه الحالـة. وقـد اعتبـرت سياسـة الاحتـلال «غيـر قانونيّـة بشـكلٍ صـارخ فـي كل مـا يتعلّـق بأوامـر إطـلاق النـار ضـد المتظاهريـن فـي قطـاع غـزّة. كمـا أنّهـا لا تتأسـس علـى مبـدأ قدسـيّة الحيـاة والحـق بسـلامة الجسـد، ولا علـى أعـراف القانـون الدولـيّ. هـذه السياسـة لا تـرى أي قيمـة لأجسـاد النـاس وحياتهـم. وأكّـد الالتماس علـى أن المظاهرات هـي فعاليّـات احتجاج مدنيّـة غيـر مسـلّحة لـم تشـكّل فـي أي حالـةٍ كانـت أي تهديـد علـى حيـاة إنسـان آخـر. كمـا أكّـد علـى منـع إطـلاق النيـران الحيّـة بشـكل مطلـق اتجـاه المتظاهريـن: «الأعـراف التـي تنطبـق علـى المظاهـرات المدنيّـة هـي أعـراف تتبنّـى وجهـة نظـر القانـون الدولـيّ العرفـيّ بشـأن «تطبيـق القانـون والنظـام» والتـي تم تبنّيهـا فـي القضـاء الإسـرائيليّ. هـذه الأعـراف الكونيّـة تنطبـق بشـكلٍ متسـاوٍ ودون أي تمييـز علـى المواطنـين وغيـر المواطنـين، دون علاقـة لمضمـون الاحتجاجـات، الشـعارات، مـكان الاحتجاجـات، والانتمـاء التنظيمـيّ أو الاثنـيّ أو الوطنـيّ للمشـاركين فيهـا. وطالـب المركـزان بإصـدار أمـر فـوريّ بمنـع اسـتخدام الرصـاص الحـيّ ضـد المتظاهريـن[61].

وتشـير المعطيـات والحقائـق علـى الأرض إلـى اسـتخدام قـوات الاحتـلال لرصـاص شـديد الفتـك، بحيـث إن نجـا المصـاب مـن المـوت فـإن احتمـالات الإصابـة بإعاقـة دائمـة تلازمـه طـوال حياتـه كبيـرة جـداً. لقـد انتشـرت صـور لرصـاص متفجـر، وأحيانـاً كانـت هنـاك صـور تظهـر الضـرر الكبيـر الـذي تحدثـه ولا سـيما تفتيـت العظـام وإحـداث تهتـك كبيـر فـي الأنسـجة والأوعيـة الدمويـة بحيـث تحـدث ضـرراً لا يمكـن إصلاحـه فيلجـأ الأطبـاء إلـى بتـر الأعضـاء لحمايـة وإنقـاذ حيـاة المصـاب.

هـذا وتجـدر الإشـارة إلـى أن قـوات الاحتـلال اسـتخدمت الغـاز بكثافـة، ولكنهـا عمـدت إلـى تصويـب قنابـل الغـاز بشـكلٍ مباشـر إلـى أجسـاد المشـاركين، للتسـبب بضـرر بالـغ، مـا جعلـه غيـر متناسـباً، ويأتـي فـي إطـار اسـتخدام القـوة المفرطـة والمميتـة بالرغـم مـن كونـه يسـتخدم حـول العالـم فـي فـض المسـيرات والتظاهـرات السـلمية، إلا أن طريقـة الاسـتخدام والأنـواع المسـتخدمة حولتـه سـلاحاً محظـوراً.

وفـي هـذا السـياق رصـد المركـز قتـل (3) مواطنـين مـن بينهـم طفلـين، نتيجـة اصابتهـم بشـكل مباشـر بقنابـل الغـاز وهـم: عـزام هـلال ريـاض عويضـة (15) عامـاً، سـكان خـان يونـس، أصيـب بقنبلـة غـاز فـي الـرأس، وجمـال عبـد الهـادي عفانـة (15) عامـاً، سـكان محافظـة رفـح، نتيجـة إصابتـه بقنبلـة غـاز فـي الـرأس، واحمـد زيـاد توفيـق العاصـي (21) عامـاً، سـكان محافظـة خـان يونـس أصيـب أيضـا بقنبلـة غـاز فـي الـرأس، فيمـا أصيـب المئـات مـن المشـاركين بجـروح متفاوتـة نتيجـة إصابتهـم بقنابـل الغـاز بشـكل مباشـر.

61 راجع بيان صحفي مشترك. (24 أبريل 2018م). عدالة والميزان يلتمسان لمنع الاحتلال من استخدام الجنود والرصاص الحيّ ضد مسيرات غزّة. الرابط: http://cutt.us/perTy .

هيثم صبحي محمود أبو سبلة (24) عاماً، من سكان منطقة معن في خان يونس، أعزب وعاطل عن العمل، أصيب بقنبلة غاز مباشرة في الوجه، ما يزال يعاني حتى تاريخ اصدار التقرير، صرّح للمركز بما يأتي[62]:

يوم الجمعة الموافق 2018/6/8م، وبعد صلاة الظهر قرر الذهاب إلى مخيم العودة.. خرج من المخيم تجاه الشريط الحدودي شمال المخيم حيث شاهد العشرات من الشبان والأطفال يتظاهرون، وصادف أحد معارفه هناك، فتقدم برفقته واجتازا شارع جكر، حيث كان يرغب في التقاط صور ومغادرة المكان... شاهد أربعة جيبات عسكرية تقف داخل الشريط الحدودي وأحد الجيبات كان يقف قبالته، وشاهد مجموعة من الجنود خلف التلال الرملية، تقدما حتى وصلا إلى مسافة تتراوح بين 170 – 200م بعداً عن السياج الحدودي... سمع صوت اطلاق نار متقطع بين الحين والآخر وشاهد تساقط قنابل الغاز في المكان.. شاهد جندي يقف جوار الجيب العسكري المقابل لهما ويصوب سلاحه نحوهما، ثم سمع صوت صديقه يقول (آآخ)، التفت نحوه فشاهده يسقط على الأرض، ثم شعر بشيء يضرب وجهه من الناحية اليسرى، وشعر بألم شديد.. سمع صوت يشبه صوت الزيت المغلي على النار.. لقد أصيب بقنبلة غاز اخترقت فمه، حيث شعر بفمه يحترق، وبدأ يجري مترنحاً ويده على عنقه، وشاهد دخاناً يخرج من فمه... حاول إزالة القنبلة ولكنه لم يستطع، فعض على ساعد يده اليسرى من شدة الألم... شاهد بعض اسنانه تسقط من فمه أثناء ركضه، ثم سقط أرضاً، وبقي ممدداً لمدة 10 دقائق تقريباً حتى شعر بأن القنبلة أفرغت ما بداخلها من الغاز وتوقف نفثها... نقله مسعفون بواسطة حمالة الى إحدى سيارات الإسعاف إلى النقطة الطبية... هناك حاول الأطباء إزالة القنبلة ولكنهم لم يتمكنوا فقاموا بتقديم الإسعافات الأولية له ثم نقلوه بسيارة اسعاف الى مستشفى ناصر... بمجرد وصوله قسم الاستقبال في مستشفى ناصر غاب عن الوعي... أفاق بعد ثلاثة أيام (وفقاً لما أخبره به أحد الأطباء) ليجد نفسه على سرير في غرفة طبية، كانت الساعة وقتذاك 2:30 فجر يوم الاثنين الموافق 2018/6/11م... ثم نقل من قسم العناية الى قسم الجراحة داخل المستشفى، ولاحقاً علم من الأطباء بأنه أصيب بقنبلة غاز معدنية اخترقت الخد الايسر ونفذت الى فمه وأدت إلى كسر في الفك الأعلى وأحدثت فتحة واحتراق في سقف الحلق، وتكسير عدد من الأسنان وحرق في اللسان والوجه... أجريت له عملية جراحية استمرت لمدة 5 ساعات تقريباً، نظف خلالها فمه وثبّت فكه وأجري له عملية تجميل للوجه (الخد الأيسر)، وأبلغه الأطباء بأنه بحاجة لإجراء ثلاث عمليات أخرى: لسقف الحلق، ولفك غرز اللسان، ولزراعة أسنان... حول للعلاج في مستشفى مار يوسف في الضفة لمدة (11) يوماً وعاد الى قطاع غزة يوم الأحد الموافق 2018/6/24... وهو ما يزال يعاني من أثر الإصابة ويشعر بألم في فمه، ولا يستطيع تناول الطعام بشكل طبيعي، كما يشعر بصعوبة في النطق والكلام.

وفي سياق متصل، أكدّت وزارة الصحة أنّ هناك نوعيات من الغاز المستخدم ليس مسيلاً للدموع فقط، بل يحدث حالات من الاختناق والاغماء، ويصيب بعض المصابين بحالات عصبية، ويتسبب للبعض بالإجهاد والتشنجات والتقيؤ والسعال وتسارع في نبضات القلب، وهو ما يتطلب نقل المصابين للمستشفيات بسرعة لتلقي العلاج لخطورة هذا الغاز المجهول حتى اللحظة[63]. وأكد مدير قسم الاستقبال والطوارئ في مجمع الشفاء الطبي ذلك للمركز، حيث وصلت المستشفيات والنقاط الطبية إصابات متعددة ومتنوعة جراء الغاز، فقد وصل إصابات جراء الغاز المسيل للدموع (الاعتيادي) تسبب للمصابين بضيق في التنفس وحرقان في العيون وسعال شديد. كما وصلت إصابات نتيجة استنشاق غاز، كان المصاب جرائها يعاني من ارتجاج وتشنجات شديدة، وفي بعض الأحيان

62 الجريح: هيثم صبحي محمود أبو سبلة، قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة خانيونس: غريب السنوار، بتاريخ 25 يونيو 2018م.
63 أشرف القدرة- الناطق باسم وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، خلال مؤتمر صحفي عقد في مستشفى الشفاء بتاريخ 2018/3/30م.

يؤدي إلى فقدان الوعي. تعاملت الطواقم الطبية مع مثل هذه الحالات بالطرق الاعتيادية ولكن لم يفلح ذلك في علاجها ما تسبب في مضاعفة آلام المصاب وحالته الصحية ما اضطر الأطباء إلى إعطاء مثل هؤلاء المصابين إبر مهدئة (من نوع أسيفال) وعلاجات أخرى مهدئة مع تكثيف عمليات التنفس الصناعي والتبخير لهم، وهو ما لم نعتاد عليه في إصابات الغاز[64]. ووفقاً لتحقيقات المركز، فقد أطلقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي بدون طيار صغيرة الحجم قنابل الغاز بكثافة، على المتظاهرين في مخيمات العودة الحدودية، كان من بين تلك القنابل، قنابل ينبعث منها غاز غريب ذو لون أخضر مائل للزرقة ورائحة مختلفة، أفقدت مراسل «إذاعة صوت القدس» الصحفي: طلال مروان أحمد الحويحي (23) عاماً، وعولج جراء ذلك لعدة أيام في المستشفى. وفي افادة مشفوعة بالقسم صرّح بها لباحثي المركز، قال خلالها[65]:

أنه تعرّض لاستنشاق الغاز المسيل للدموع وجرت معالجته أكثر من مرة في النقطة الطبية خلال تغطيته الأحداث في مخيم العودة شرق جباليا، وكان يحمل جهاز التسجيل الخاص بالإذاعة وملحقات الهاتف النقال لكونه مراسلاً إذاعياً... وعند حوالي الساعة 14:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2018/4/20م، شاهد طائرة صغيرة الحجم ذات لون أسود وأكثر من ريشة تحركها من الأعلى، تحلق فوق رؤوس المتظاهرين، وتلقي قنابل الغاز عليهم، حيث ألقت حوالي 20 قنبلة بشكل متتالي، معظمها كان يطلق غازاً ذا لون أبيض وهو الاعتيادي، ولكن بعضها كان يطلق غازاً ذا لون أخضر مائل للزرقة، وهو غاز غريب اللون لم يرَه من قبل... وبينما كان يتوقف على بعد حوالي 250 متراً من حدود الفصل الشرقية، صحبة مجموعة من المسعفين والصحفيين ألقت الطائرة عدة قنابل عليهم، حاول الابتعاد عن المكان، لكنه لم يستطع، وشعر بفقدانه للرؤية، ثم فقد الوعي... وعند حوالي الساعة 16:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2018/4/23 أفاق ليجد نفسه على سرير العلاج في مستشفى العودة، وأخبره الأطباء أنه كان في حالة غيبوبة، وانتابته تشنجات... خرج من المستشفى وعاد للمنزل مساء الاثنين نفسه، بيد أنه تعرّض لحالة تشنج جديدة ليلا ونقلته عائلته إلى المستشفى الإندونيسي للعلاج، حيث دخل في غيبوبة أخرى وأفاق بعد وقت قصير، وشعر بعدم قدرته على تحريك ساقه اليسرى بشكل طبيعي، وغادر المستشفى ولكنه ما يزال يعاني من حركة ساقه حتى اللحظة، ما منعه من العودة لمزاولة عمله الصحفي.

64 أيمن عيد عبد السحباني، مرجع سابق.

65 طلال مروان الحويحي- مراسل صحفي. قابله: الباحث الميداني للمركز شمال غزة مهند عبد الباري، بتاريخ 30 أبريل 2018م.

سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي والقانون الدولي

APA Images

سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي والقانون الدولي

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان[66] التمييز بين البشر على أي أساس كان. ويحمي حق الإنسان بالتمتع بالكرامة الإنسانية. ويوفر حماية خاصة لطيف واسع من الحقوق التي تبدأ بحماية حق الإنسان في الحياة والسلامة البدنية. وتمتد لتحمي حقه في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي. ومن منظور القانون الدولي فإن مسيرات العودة هي فعل قانوني مشروع طالما التزم المشاركون بسلمية المسيرة وعدم تشكيلها خطر داهم على حياة أفراد القوات المحتلة وأمنهم. وبالتالي فإن كل استخدام للقوة المفرطة والمميتة يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان يفرض على الدولة محاسبة مرتكبيه ومن أمروا بارتكابه وانصاف الضحايا.

كما يحظر القانون الدولي الإنساني[67] استهداف المدنيين والأعيان المدنية. ويضع قواعد أساسية تفرض على القوة المحتلة احترامها. وفي مقدمتها مبدأ الإنسانية والضرورة الحربية والتمييز والتناسب. وهذه المبادئ كما القانون الدولي الإنساني برمته. تسعى لتجنيب المدنيين أهوال الحروب والصراعات المسلحة وحمايتهم. فاستخدام قوة مميتة محصور في حالات الخطر الداهم الذي لا يمكن تجنبه. وهو ما يعرف بالضرورة الحربية. والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية بحيث يحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية بما في ذلك المقاتلين الذين استسلموا أو فقدوا القدرة على القتال بسبب جراحهم. أما التناسب فيقصد به استخدام قوة متناسبة مع الهدف المراد تحقيقه فلا يجوز استخدام قوة غير متناسبة مع قوة الخصم أو ما يملكه من سلاح والمقصود أن أيدي القوات ليست مطلقة في استخدام ما شاءت من القوة. وفي الوقت نفسه أن تتجنب الأضرار التي قد تلحق بالمدنيين أو الأعيان المدنية والناشئة عن استخدام قوة غير متناسبة.

وتشير أعمال الرصد والمراقبة المنتظمة التي يواصلها مركز الميزان إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي المتحصنة خلف تلال رملية أو في أبراج المراقبة على طول السياج الفاصل شرق قطاع غزة واجهت المتظاهرين السلميين بقوة مفرطة ومميتة. وفتحت تجاههم نيران أسلحتها المختلفة دون أن يشكّلوا أي خطر أو تهديد. واستخدمت تلك القوات الرصاص الحي والمتفجر والمغلف بالمطاط. ضد المشاركين في المسيرات السلمية والصحافيين وأفراد الطواقم الطبية وآلياتهم ومعداتهم. سواء اقتربوا أو لم يقتربوا من السياج الحدودي. هذا وتظهر بعض الفيديوهات. المسرّبة من أفراد القوات المحتلة. قنصهم للفلسطينيين بشكل متعمد وفي مناطق حساسة من الجسم. رغم قدرتهم على التحقق من أهدافهم. بالنظر لامتلاك تلك القوات إمكانيات متطورة. تتيح لهم التحقق من أهدافهم بدقة. ورصد باحثو المركز وقوع مئات القتلى وآلاف الجرحى خلال تلك التظاهرات.

66 اتفاقيات وإعلانات وبروتوكولات حقوق الإنسان المختلفة. ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

67 تشكل مجموعة من القواعد التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة ما يعرف بالقانون الدولي الإنساني. ويحمي القانون الدولي الإنساني الأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين يكفون عن المشاركة في الأعمال العدائية. ويضع قيود على وسائل وأساليب الحرب. لتحقيق هدفه في حماية المدنيين. ومن ينتهك هذه القيود بشكل منظم يرتكب انتهاكاً جسيما. أو ما يعرف بجريمة. وتشكل اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين أساس القانون الدولي. وتعتبر امتداداً طبيعياً لاتفاقيات جنيف 1906. واتفاقية لاهاي1907. واتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩. بالإضافة للقانون الدولي العرفي.

إن سلوك قوات الاحتلال ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث يحمي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في الحياة والسلامة البدنية[68]، والحقّ في التجمع السلمي[69]، بل وتعمدت تلك القوات إلحاق الأذى بالمتظاهرين بشكل جسيم ومنظم.

ويشير سلوك قوات الاحتلال إلى انتهاكها لقواعد الحماية التي وفّرها القانون الدولي الإنساني للمدنيين وخاصة اتفاقيات جنيف الرابعة للمدنيين[70]. كما لم تحترم الحماية الخاصّة التي وفرها القانون الإنساني للنساء[71]والأطفال دون سن الخامسة عشر لكونهم أشخاصاً مدنيين يتمتعون بضمانات تتعلق بالمعاملة الإنسانية مثل احترام حياتهم وسلامتهم البدنية وكرامتهم وحظر التعذيب والإكراه والمعاقبة البدنية والعقوبات الجماعية وأعمال الانتقام[72]. كما أنها لم تكترث بإجراءات حمايتهم[73].

هذا ويشدد القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على ضرورة التعامل مع البشر بإنسانية، كمبدأ من مبادئ القانون الدولي الإنساني[74]. وتفرض الانسانية على الأطراف المتنازعة احترام الضحايا، ومعاملتهم معاملة لائقة، وحظر إخضاعهم لأعمال العنف والقسوة، كما يفرض مبدأ التناسب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي إلحاق الضرر بالسكان المدنيين والأعيان المدنية وذلك بالامتناع عن القيام بأي هجوم يتوقع منه أن يسبب خسائراً بشرية في صفوف المدنيين أو أضراراً بالأعيان المدنية أو

68 انظر المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه».

69 انظر المادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أنّ: «لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية». والمادة (21) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على: «.. لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية».

70 انظر المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949 والتي تنصّ على أنّه «للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير. ومع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الأشخاص المحميين بواسطة طرف النزاع الذي يخضعون لسلطته، بنفس الاعتبار دون أي تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية. على أن لأطراف النزاع أن تتخذ إزاء الأشخاص المحميين تدابير المراقبة أو الأمن التي تكون ضرورية بسبب الحرب». (48) والمادة (51) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، واللتان تنصّان على ضرورة التمييز بين المقاتلين والمدنيين. كذلك المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع. والمادتين (4) و(13) من البروتوكول الإضافي الثاني. والتي تنص على أنه «لا يجوز أن يكون المدنيون محلاً للهجوم».

71 انظر المادة (12) من اتفاقية جنيف الأولى والمادة (14) من اتفاقية جنيف الثالثة، وتنصان على أنه «تعامل النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن».

72 انظر المادة (24) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنصّ على أنّه «على أطراف النزاع أن تتخذ التدابير الضرورية لضمان عدم إهمال الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم بسبب الحرب، وتيسير إعالتهم وممارسة دينهم وتعليمهم في جميع الأحوال. ويعهد بأمر تعليمهم إذا أمكن إلى أشخاص ينتمون إلى التقاليد الثقافية ذاتها. وعلى أطراف النزاع أن تسهل إيواء هؤلاء الأطفال في بلد محايد طوال مدة النزاع، بموافقة الدولة الحامية، إذا وجدت، وبشرط التأكد من مراعاة المبادئ المبينة في الفقرة الأولى. وعليها فوق ذلك أن تعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لإمكان التحقق من هوية جميع الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، عن طريق حمل لوحة لتحقيق الهوية أو بأي وسيلة أخرى».

73 انظر المادة (77) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، والتي تنص على أنّه «يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء، ويجب أن تهيئ لهم أطراف النزاع العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما، سواء بسبب سنهم، أم لأي شيء آخر». والمادة (78) التي تنصّ على شروط تتعلق بإجلاء الأطفال وقت النزاعات المسلحة. كما ينص البروتوكول الإضافي الثاني في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية على هذه الحماية الخاصة في الفقرة الثالثة من المادة (4).

74 انظر المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة، وتنصّ على أنه «للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وحقوقهم العائلية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية».

الممتلكات الثقافية، ويعتبر الهجوم العشوائي جريمة حرب[75]. كما أنه «يحظر الهجوم الذي قد يتوقع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو مجموعة من هذه الخسائر أو الأضرار ويكون مفرطاً في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة»[76].

وباستهدافها الأشخاص ذوي الإعاقة خلال التظاهرات الحدودية، تنتهك قوات الاحتلال أهم القواعد القانونية الدولية المنظمة لحقوق تلك الفئة والمعتمدة من منظمة الامم المتحدة، وهي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006، والتي تنصّ على حماية سلامتهم الشخصية[77]، وحمايتهم وقت الخطر[78]، إلى جانب انتهاكها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وحول استخدام الاحتلال القوة المفرطة والمميتة، فقد أقرّ إعلان سان بيترسبورغ لعام 1868 الخاص بحظر استعمال بعض القذائف في وقت الحرب قاعدة مفادها أن «الهدف المشروع الوحيد الذي يجب أن تسعى إليه الدول أثناء الحرب هو إضعاف قوات العدو العسكرية» وقد تتجاوز الدولة المعتدية هذا المبدأ إذا استخدمت أسلحة تزيد بدون مبرر من آلام الأشخاص الذين أصبحوا عاجزين عن القتال أو تجعل موتهم محتوماً، وفي هذا الاستخدام مخالفة للإعلان المذكور، ولنصوص اتفاقية لاهاي التي أكدت على أنه «من المحظورات استخدام الأسلحة والقذائف والمواد التي من شأنها إحداث آلام مفرطة»[79]. كما أنه يحظر استخدام القوة المفرطة التي تحدث إصابات لا مبرر لها[80]. كذلك استخدام الأسلحة المحظورة[81].

75 انظر المادة (52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، الحماية العامة للأعيان المدنية. وتنص على أنه «لا تكون الأعيان المدنية محلاً للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست لها أهدافاً عسكرية. تقصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب. وتنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أو بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها او تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة. وإذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تكرس عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك».

76 جون ماري هنكرتس، ولويز دوزالد بك. القانون الدولي الإنساني العرفي (المجلد الأول: القاعدة رقم 4)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

77 انظر المادة (17) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تنصّ على أنّه «لكل شخص ذي إعاقة الحق في احترام سلامته الشخصية والعقلية على قدم المساواة مع الآخرين».

78 انظر المادة (11) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تنصّ على أنّه «تتعهد الدول الأطراف وفقا لمسؤولياتها الواردة في القانون الدولي، بما فيها القانون الإنساني الدولي وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، باتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية».

79 جون ماري هنكرتس، ولويز دوزالد بك. القانون الدولي الإنساني العرفي، مرجع سابق.

80 انظر المادة (35) من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، وتنصّ على أنّه «حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار وسائل القتال ليس حقاً لا تقيده قيود. يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها. يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد».

81 انظر المادة (36) من البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، وتنصّ على أنّه «يلتزم أي طرف سامي متعاقد، عند دراسة أو تطوير أو اقتناء سلاح جديد أو أداة للحرب أو إتباع أسلوب للحرب، بأن يتحقق مما إذا كان ذلك محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا الحق «البروتوكول» أو أية قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها هذا الطرف السامي المتعاقد».

وكفلت المواثيق الدولية الأعمال الإنسانية خلال الحروب والنزاعات المسلحة، لا سيما أعمال الطواقم الطبية واسعاف الجرحى والمرضى. فقد عرّف القانون الدولي الإنساني أفراد الخدمات الطبية بأنهم «الأشخاص الذين يخصصهم أحد أطراف النزاع إما لأغراض طبية أو لإدارة الوحدات الطبية، وإما التشغيل وإدارة وسائل النقل، ويمكن أن يكون هذا التخصيص دائماً أو مؤقتاً»، وحرّم استهداف الطواقم الطبية[82]، أو استهداف الجرحى أنفسهم[83]، وأقرّ آليات نقل الجرحى في ميدان النزاع[84]. وتشمل الحماية أفراد الخدمات الطبية مدنيين وعسكريين بما فيهم أفراد الدفاع المدني وجمعيات الإسعاف الوطنية الطوعية المعترف بها والمرخصة[85]. كما تشمل الحماية الوحدات والنقاط الطبية المدنية والعسكرية الثابتة والمتحركة والدائمة أو المؤقتة، وعمليات نقل الجرحى والمرضى، وسيارات الإسعاف ووسائط النقل الطبي العسكرية والمدنية[86]. ورغم ذلك فقد استهدفتهم قوات الاحتلال وقتلت وجرحت أفراداً من الأطقم الطبية والإنسانية رغم وضوح شاراتهم.

كذلك فقد منعت قوات الاحتلال الجرحى من حقهم في الصحة[87]، والوصول للعلاج المناسب والعناية الطبية اللازمة[88]، من خلال عدم السماح لهم باجتياز معبر بيت حانون (إيرز)، والوصول لمستشفيات الضفة الفلسطينية أو القدس أو حتى المستشفيات داخل الخط الأخضر، في ظل اغلاق معبر رفح، ونقص الإمكانيات لدى مستشفيات قطاع غزة التي أنهكها الحصار. ما تسبب في وفاة عدد من الجرحى، وتأخر حالة بعضهم، وبتر سيقان عدد من المصابين في الأطراف السفلية، ورغم مخاطبة الميزان وعدالة وعدد من مؤسسات حقوق الإنسان الأخرى لمحكمة الاحتلال بهدف السماح للجرحى كافة بالمرور للعلاج، إلا أنها أعاقتهم وسمحت لعدد قليل جداً بالوصول للعلاج ولم تسمح لغالبيتهم بذلك.

82 انظر المادة (21) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنصّ على أنّه «لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات.. وتميّز المستشفيات المدنية.

83 انظر المادة (21) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنصّ على أنّه «يجب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء النفاس التي تجري في البر».

84 انظر المادة (17) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنصّ على أنّه «يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق».

85 انظر المادة (8) من الباب الثاني من البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، حول المفهوم الحصري المتعلق بأفراد الخدمات الطبية، والتي تنص على أنه «تشمل الحماية أفراد الخدمات الطبية عسكريين كانوا أم مدنيين، بما فيهم أولئك المخصصين لأجهزة الدفاع المدني، كما تشمل الأفراد التابعين لجمعيات الصليب الأحمر الوطنية (الهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين..) وغيرها من جمعيات الإسعاف الوطنية الطوعية التي يُعترف بها، ويرخص لها أحد أطراف النزاع وفقاً للأصول المرعية».

86 انظر المادة (8) من الباب الثاني من البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، حول المفهوم الحصري المتعلق بأفراد الخدمات الطبية، والتي تنص على أنه «تشمل الحماية الوحدات والنقاط التي أنشأت للأغراض الطبية مثل: نقاط الإسعافات الأولية والمستشفيات وغيرها من الوحدات المماثلة سواءً كانت مدنية أم عسكرية، ويمكن أن تكون ثابتة أو متحركة ودائمة أو وقتية، فضلاً عن ذلك تطال الحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى «النقل الطبي»، وأيضاً المركبات والسيارات «وسائط النقل الطبي» سواءً أكانت عسكرية أم مدنية».

87 انظر المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص على أنّه: «تقر الدول الأطراف بحق كل انسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه».

88 انظر البند (ث) من الفقرة الثانية من المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص على: «تهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع..».

كما أن قوات الاحتلال لم تكترث لما جاء في المواثيق الدولية من احترام لحرية العمل الصحفي والحق في حرية الرأي والتعبير[89] كذلك للحق في وصول الصحفيين للمعلومات ونشرها[90]، وللحقّ في العمل[91]، وللحماية التي وفّرها القانون الدولي الإنساني للصحفيين والعاملين في الحقل الإعلامي ولاسيما في اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تعززها المادة 79 من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف 1949 لحماية المدنيين بالنزاعات العسكرية[92]. وهو الأمر الذي أكده بشكل حاسم القرار 1738 لمجلس الأمن الدولي الذي أدان الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة، وهو ما يعززه القانون الدولي الإنساني[93]. فقد استهدفت قوات الاحتلال الصحفيين وقتلت اثنين منهم وأصابت العشرات، رغم وضوح شاراتهم.

89 انظر المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أنّ: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير..».

90 انظر المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنّ: «لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير.. واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت..». وانظر للفقرة الثانية من المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنصّ على أنّ «لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها».

91 انظر المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص على أنّ: «لكل شخص حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحريّة..».

92 انظر الفقرة الأولى من المادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، وتنصّ على أنه «يعد الصحفيون الذين يباشرون مهام مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين ضمن منطوق الفقرة الأولى من المادة 50».

93 انظر الفقرة الأولى من المادة الثالثة في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، وتنصّ على أنهم: «الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية.

الخلاصة

تشير الحقائق التي يوردها التقرير، والمدعمة بعينات من الإفادات والمقابلات التي جمعها وأجراها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان، إلى أن قوات الاحتلال تعمدت قتل المدنيين وإلحاق الأذى بهم خلال تعاملها مع المشاركين في مسيرات العودة السلمية الحدودية. ويقدم التقرير من خلال الأرقام والشهادات وصفاً دقيقاً لمجريات الأحداث على الأرض، ويظهر سلوك قوات الاحتلال ولاسيما استخدام القوة المفرطة والمميتة، وتعمد تهديد حياة المشاركين في المسيرات السلمية وإيقاع ضرراً بالغاً بصحتهم البدنية. كما يحاول التقرير أن يربط بين سلوك تلك القوات على الأرض ومحددات القانون الدولي الإنساني التي تفرض قيوداً على استخدام القوة وتحظر استهداف المدنيين. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي حق الإنسان في التعبير عن آرائه بحرية وحقه في التجمع السلمي، ليبدو واضحاً وفي متناول الجميع كل ما يمكنهم من الوصول إلى خلاصات حول سلوك وممارسات قوات الاحتلال ومدى احترامها للقانون الدولي.

إن انتهاكات قوات الاحتلال لمبادئ القانون الدولي الإنساني تبدو واضحة من خلال ما يورده التقرير من حقائق. وهنا لا يمكن الحديث عن قانون «إنساني» دون الرجوع إلى «الإنسانية» فإذا لم نستطع أن نمنع الانتهاكات فإنه بالإمكان الحد من آثارها والعمل على عدم انتهاك الإنسانية المتأصلة لدى كل البشر، وهذا ما تؤكده بوضوح الأحكام الدولية عرفية كانت أم مكتوبة، إذ تقضي بوجوب «معاملة الضحايا بإنسانية» من خلال احترام شرفهم ودمهم ومالهم وصيانة الذات البشرية وكرامتها حتى في أشد الظروف قسوة وأكثرها ضراوة[94].

كما تؤكد أعمال المراقبة الميدانية التي يواصلها مركز الميزان وإفادات شهود العيان التي جمعها باحثو المركز أنّ قوات الاحتلال استهدفت المشاركين في المسيرات السلمية، وتعمدت قتلهم وإلحاق الضرر البليغ بسلامتهم البدنية، بالرغم من كونهم مدنيين، ويبعدون مسافة كبيرة عن السياج ولا يشكلون أي تهديد على حياة أفراد القوة المحتلة أو سلامتهم البدنية. وتشير الحقائق، إلى جانب تصريحات المسؤولين في دولة الاحتلال إلى استخدام القناصة في مواجهة مدنيين يمارسون حقاً مكفولاً في القانون الدولي وهو التجمع السلمي والتعبير عن الرأي.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يجدد استنكاره الشديد لاستمرار الانتهاكات الجسيمة والمنظمة التي ترتكبها قوات الاحتلال خلال تعاملها مع المشاركين في مسيرات العودة السلمية الحدودية، فإنه يستنكر استمرار صمت المجتمع الدولي وعجزه عن الوفاء بالتزاماته وفي مقدمتها إنهاء حصار غزة، وإعادة بناء غزة، وملاحقة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو المسؤولين عن إصدار أوامر بارتكابها. ومركز الميزان يؤكد على أهمية مواصلة الجهود الحثيثة لتحقيق العدالة في هذه المنطقة من العالم ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي في قطاع غزة، ويطالب بالتالي:

94 جان س بكيتيهن، القانون الدولي الإنساني تطوره ومبادئه، ورقة عمل مدرجة في كتاب «مدخل في القانون الإنساني الدولي والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة»، تحريراً أ. محمود شريف البسيونين طبعة 1999.

- رفع الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي المفروض على قطاع غزة، بما في ذلك ضمان مرور الأفراد والبضائع بما فيها مواد البناء الضرورية لإعادة إعمار قطاع غزة دون إبطاء.
- توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وانتهاكها لحقوق الإنسان بشكل يومي.
- تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة الدولية لضمان حقوق ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال في العدالة والتعويض، ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات ومن أمروا بها.
- ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم بما يشمل حقهم الأساسي، كشعب، في تقرير المصير.

ومركز الميزان إذ يشيد بعمل كل من: المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، ولاسيما البيان المشترك الصادر عنهم؛ وإذ يشيد بخطاب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الجلسة الافتتاحية لجلسة مجلس حقوق الإنسان الطارئة، وبقرار المجلس بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة بحق المشاركين في مسيرات العودة السلمية الحدودية، فإنه يطالب بسرعة تشكيل اللجنة ومباشرة عملها على الأرض.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
Al Mezan Center for Human Rights

فلسطين - قطاع غزة
المكتب الرئيسي
غزة - الميناء - مقابل محطة عكيلة للبترول
تليفاكس : 2820442/7
البريد الالكتروني: info@mezan.org
الصفحة الالكترونية: www.mezan.org